



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

أهمية المراجعة الداخلية ودورها في ترشيد
القرارات المالية
(دراسة ميدانية)

إشراف الدكتور:

د. علي العبسي

من إعداد الطلبة:

جلال بالعروسي

محمد ميهي

محمد الصالح فقيري

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
- د. عبد الحق بوقفة	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة حمه لخضر الوادي	رئيساً
- د. علي العبسي	أستاذ محاضر قسم ب	جامعة حمه لخضر الوادي	مشرفاً ومقرراً
- د. محمد الهادي ضيف الله	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة حمه لخضر الوادي	مساعد مشرف
- أ. كمال ديدة	أستاذ مساعد قسم أ	جامعة حمه لخضر الوادي	مناقشاً

الموسم الجامعي: 2017/2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع الحياة الجامعية من وقفة نعود إلى لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في لابد ... جيل الغد لتبعث الأمة من جديد باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير ... وقبل أن نمضي تقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة ... إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة

.....إلى جميع أساتذتنا الأفاضل

"كن عالما .. فإن لم تستطع فكن متعلما ، فإن لم تستطع فأحب العلماء ، فإن لم تستطع فلا تبغضهم"

وأخص بالتقدير والشكر:

الدكتور علي العبسي والدكتور ضيف الله محمد الهادي

اللذين نقول لهم بشراكم قول رسول الله صلى الله عليه وسلم:

"إن الحوت في البحر ، والطير في السماء ، ليصلون على معلم الناس الخير"

كذلك نشكر كل من ساعد على إتمام هذا البحث وقدم لنا العون ومد لنا يد المساعدة وزودنا

بالمعلومات اللازمة لإتمام هذا البحث وكل من ساعدنا بمنحنا كتاب أو مقالة أو حتى كلمة هونت علينا مشقة

هذا المشوار ، إليهم جميعا نرف أسمى عبارات الشكر والعرفان .

ملخص البحث

تناولت الدراسة موضوع دور المراجعة الداخلية في ترشيد القرارات المالية، من اجل إبراز مدى اثر المراجعة الداخلية في اتخاذ القرار المالي وواقع اعتماد الإدارة العليا عليها في اتخاذ قراراتها، ويهدف تدعيم الجانب النظري للإلمام بموضوع الدراسة من كل جوانبه تطرقنا إلى المفاهيم الأساسية بالنسبة للمراجعة الداخلية والقرارات المالية، وأما في الجانب التطبيقي وللوقوف على العلاقة بين المتغيرين قمنا بتصميم استبيان وتم توزيعها على عينة من الأفراد لديهم إحاطة كافية بموضوع الدراسة على مستوى ولاية الوادي لتجميع وجهات نظرهم حول إشكالية الدراسة حيث توصلنا:

موضوعية واستقلالية المراجع الداخلي تساهم في زيادة جودة المعلومة.

إشراك المراجعة الداخلية في تقييم البدائل في اتخاذ القرار والعمل على توصياتها ينعكس ايجابا على فاعلية القرار المالي.

كفاءة المراجعة الداخلية ذات علاقة طردية مع القرارات المالية الرشيدة.

الكلمات المفتاحية: المراجعة الداخلية، القرارات المالية

The summary

The study dealt with the role of internal auditing in the rationalization of financial decisions, in order to highlight the impact of internal audit in the decision-making and the reality of the adoption of senior management in the decision-making. In order to strengthen the theoretical aspect of the study of the subject in all its aspects we touched on the basic concepts for internal audit and financial decisions , And in the practical side and to determine the relationship between the variables, we designed a questionnaire and distributed to a sample of individuals who have sufficient information about the study at the level of the el-oued country to collect their views on the problem of the study where we found:

The objectivity and independence of the internal auditor contribute to increasing the quality of the information

Involving internal auditing in the evaluation of alternatives in decision-making and working on its recommendations is reflected positively on the effectiveness of the financial decision

The efficiency of internal audit is directly related to sound financial decisions

Keywords: Internal Audit, Financial Decisions

القمرى

فهرس المحتويات

	فهرس
	البسمة.....
	شكر وتقدير
	ملخص الدراسة.....
	فهرس المحتويات.....
	فهرس الجداول
	فهرس الاشكال
	قائمة الملاحق.....
	قائمة الاختصارات والرموز.....
أ - ب - ت	مقدمة.....
	الفصل الأول : الجانب النظري للدراسة
02	تمهيد.....
03	المبحث الأول: الأدبيات النظرية – الاطار المفاهيمي للدراسة -.....
03	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول المراجعة الداخلية.....
03	I. تعريف المراجعة الداخلية.....
04	II. أهمية و أهداف المراجعة الداخلية.....
06	III. معايير المراجعة الداخلية.....
08	IV. الإجراءات العملية للمراجعة الداخلية
10	المطلب الثاني : ماهية القرارات المالية
11	I. تعريف القرار المالي.....

11	II.أنواع القرارات المالية وأدواتها.....
13	III.خصائص القرارات المالية.....
13	IV:مبادئ وأهداف القرارات المالية.....
14	V:خطوات القرارات المالية.....
17	VI: دور المراجعة الداخلية في إتخاذ القرارات المالية.....
18	المبحث الثاني: -الأدبيات التطبيقية – الدراسات السابقة للموضوع -.....
18	المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية.....
26	المطلب الثاني : الدراسات الأجنبية.....
26	المطلب الثالث: علاقة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية.....
28	خلاصة
	الفصل الثاني: الجانب التطبيقي للدراسة
30	تمهيد.....
31	المبحث الأول: منهج و أدوات الدراسة المتبعة.....
31	المطلب الأول : طريقة البحث.....
31	I – متغيرات الدراسة.....
31	II – مجتمع وعينة الدراسة
32	المطلب الثاني : أدوات الدراسة.....
32	I : أدوات جمع البيانات.....
33	II: أدوات القياس والإحصاء المستخدمة.....
35	المبحث الثاني: مناقشة وتحليل نتائج الدراسة.....
35	المطلب الأول : عرض نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها.....
35	I: عرض نتائج المعلومات العامة لأفراد العينة.....

40	II: عرض نتائج المحاور المتعلقة بالاستبيان وتحليلها.....
43	المطلب الثاني : مناقشة النتائج (إختبار الفرضيات).....
43	I: دراسة معامل الارتباط ستيودنت (t).....
47	II: دراسة معامل الارتباط بيرسون.....
48	خلاصة.....
50	خاتمة.....
53	قائمة المراجع.....
56	الملاحق.....

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
31	الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان	(1-2)
33	معايير تحديد الاتجاه	(2-2)
34	يوضح معامل ألفا كرونباخ	(3-2)
35	توزيع العينة حسب الجنس	(4-2)
36	توزيع العينة حسب السن	(5-2)
37	توزيع عينة الدراسة حسب الواقع الوظيفي	(6-2)
38	توزيع عينة الدراسة حسب التأهيل العلمي	(7-2)
39	توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة الوظيفية	(8-2)
40	النتائج المتعلقة باتجاه آراء المستجوبين حول فقرات المحور الأول	(9-2)
41	النتائج المتعلقة باتجاه آراء المستجوبين حول فقرات المحور الثاني	(10-2)
43-42	النتائج المتعلقة باتجاه آراء المستجوبين حول فقرات المحور الثالث	(11-2)
44	معامل الاختبار ستويدنت للمحور الأول	(12-2)
45	معامل الاختبار ستويدنت للمحور الثاني	(13-2)
46	معامل الاختبار ستويدنت للمحور الثالث	(14-2)
47	معامل الارتباط بيرسون	(15-2)

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1-1)	خطوات اتخاذ القرار المالي	16
(1-2)	الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان	32
(2-2)	توزيع العينة حسب الجنس	35
(3-2)	توزيع العينة حسب السن	36
(4-2)	توزيع عينة الدراسة حسب الواقع الوظيفي	37
(5-2)	توزيع عينة الدراسة حسب التأهيل العلمي	38
(6-2)	توزيع حسب الخبرة الوظيفية	39

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
ملحق رقم (01)	استمارة الاستبيان	60-56
ملحق رقم (02)	الدراسة قياس ثبات أداة الدراسة (ألفا كرومباخ)	61
ملحق رقم (03)	افراد العينة حسب الجنس	61
ملحق رقم (04)	افراد العينة حسب السن	61
ملحق رقم (05)	افراد حسب الواقع الوظيفي	62
ملحق رقم (06)	افراد حسب التأهيل العلمي	62
ملحق رقم (07)	افراد حسب الخبرة الوظيفية	62
ملحق رقم (08)	نتائج معامل ستيودنت	63
ملحق رقم (09)	معامل بيرسون	64

قائمة الاختصارات والرموز

الاختصار / الرمز	الدلالة باللغة العربية	الدلالة باللغة الفرنسية
IIA	معهد المراجعين الداخليين الأمريكيين	Institute of Internal Auditors American
spss	برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية	Statistical Package for Social Sciences

المقدمة

أصبحت الشركات في عصرنا الحديث تهتم بتوسيع وتنويع نشاطاتها مع مواكبة التطورات التكنولوجية و الإقتصادية من أجل ضمان مبدأ الاستمرارية، وهذا ما أدى إلى تزايد حالات المخالفات المالية والمحاسبية في الشركات الكبيرة، والذي انعكس بدوره سلبا على ثقة مستخدمي القوائم المالية، حيث كان لابد من وجود إطار شفاف ومناسب لاستعادة هذه الثقة المهترئة تتمثل في المراجعة الداخلية.

فالمراجعة الداخلية هي أساس الرقابة الداخلية وتعتبر ذات دور فعال في قرارات الإدارة والمستخدمين لما تكتسبه من استقلالية مطلقة داخل المنشأة، وعند النظر في القرارات المالية وعلاقتها بعملية المراجعة الداخلية وانعكاسات المراجعة الداخلية على متخذي القرارات المالية فإن كل هذا من وجهة نظر الباحث تيلور يبرز في العلاقة التي توجد بين دور المراجعة الداخلية ورشد القرارات المالية.

وبناء على ما سبق يمكن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية في هذا البحث على الشكل التالي :

إلى أي مدى يمكن أن تساهم المراجعة الداخلية في ترشيد القرارات المالية.

ولقد انجر عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي كالآتي:

1. أين تكمن أهمية المراجعة الداخلية في المؤسسات الجزائرية؟
2. ما مدى تأثير التزام المراجع الداخلي بالقواعد المهنية في ترشيد القرار المالي؟
3. ما هو دور المراجعة الداخلية في ترشيد القرارات المالية؟

الفرضيات:

وللإجابة عن التساؤلات السابقة تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

1. تكمن أهمية المراجعة الداخلية في علاقتها بوظائف المؤسسة بما فيها الإدارة العليا.
2. الالتزام بالقواعد المهنية واستقلالية إدارة المراجعة الداخلية ينعكس إيجابا في ترشيد واتخاذ القرار المالي.
3. تساعد تقارير وتوصيات المراجعة الداخلية الإدارة العليا في ترشيد قراراتها المالية.

مبررات اختيار البحث:

أن اختيارنا لهذا الموضوع كان لعدة أسباب منها:

1. الرغبة الشخصية لهذا الموضوع.
2. حداثة الموضوع و ارتباطه بالتغيرات الإقتصادية الراهنة.
3. محاولة معرفة مدى إهتمام المؤسسات الجزائرية بأهمية وقيمة المراجعة الداخلية.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تبيان مدى أهمية القرارات المالية في المؤسسة وعلاقتها المباشرة بمخرجات المراجعة الداخلية.
2. الوقوف على مدى حتمية اعتماد المراجعة الداخلية في اتخاذ القرارات المالية داخل المؤسسات الاقتصادية في الجزائر.
3. ضرورة فصل وظيفة المراجعة الداخلية عن الإدارة العليا لمنح المراجع الداخلي كامل الإستقلالية.

حدود الدراسة:

الإطار الزمني للدراسة لسنة 2017/2018، أما الإطار المكاني فيتمثل في ولاية الوادي، و أما مجتمع الدراسة يشمل كل من المحاسبين، محافظي الحسابات، مراجعين داخليين ورؤساء مصالح المحاسبة.

المنهج المتبع :

من أجل معالجة موضوع الدراسة استخدمنا المنهج الوصفي في التقييم النظري المتمثل في الكتب والأطروحات وبعض الدراسات السابقة، أما الجانب التطبيقي تم الاعتماد فيه على المنهج التحليلي بإستخدام استبيان مستنبط من الجانب النظري للدراسة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي spss.

صعوبات الدراسة:

1. ضيق الوقت نظرا للمدة الممنوحة من طرف الإدارة كانت غير كافية لتقدم البحث على أكمل وأحسن وجه ممكن، بالإضافة إلى عدم إمكانية التعمق في موضوع الدراسة أكثر واستخلاص الأنسب منها.
2. عدم الفهم الجيد في تطبيق المنهجية الجديدة IMRD .
3. عدم دراستنا للبرنامج الإحصائي spss خلال كامل فترة دراستنا الجامعية.

هيكل الدراسة :

بغرض دراسة الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى فصلين، تضمنت المقدمة تلخيصا للبحث، إختبار الفرضيات وعرض أهم النتائج، وأعقبت ببعض التوصيات بناءً على النتائج المتوصل إليها في الخاتمة.

الفصل الأول: الجانب النظري للدراسة، بحيث تضمن هذا الفصل مختلف المفاهيم المتعلقة بنظام المراجعة الداخلية والقرارات المالية، وهذا ما تم التطرق إليه في **المبحث الأول**، أما **المبحث الثاني**: فقد تطرقنا إلى الدراسات التطبيقية التي لها علاقة مباشرة بموضوع دراستنا، كما تم التعرّيج عن أوجه الاختلاف والتشابه بين دراستنا وما يميزها عن الدراسات السابقة.

أما الفصل الثاني: متعلق بالدراسة الميدانية ويشمل على مبحثين، ففي المبحث الأول نتناول الطريقة والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية، أما المبحث الثاني فقد تضمن الإحصاء الاستدلالي للدراسة الميدانية.

الفصل الأول

الحجب النظري للدراسة

تمهيد:

تعد المراجعة الداخلية من أهم خطوات المراجعة والوسائل الفعالة في تحقيق وضمان بقاء المؤسسة وذلك من أجل وجود نظام رقابة فعال، وتعتبر المراجعة الداخلية وظيفة تقييمية مستقلة نسبياً بالمؤسسة، تعمل على فحص وتقييم الأنشطة التي تقوم بها هذه الأخيرة، كما أن المراجعة تخضع لمجموعة من المعايير التي تحكمها ويجب أن نتحدث عنها والتي تحكم في مهنة المراجعة الداخلية وتمثل في معايير لأداء المهني وعن طريق المراجعة الداخلية يجب أن يكون هناك متخذي القرارات.

يحتاج متخذ القرارات إلى المعلومات ليستخدمها في عملية صنع القرار فيحصل عليها من خلال ما يتوفر للمؤسسة من نظم للمعلومات الإدارية وباقي الأنظمة الفرعية، كما تلجأ المؤسسة إلى الاستعانة بالمراجعة الداخلية لتساعد على تتبع السير الأحسن لنشاط المؤسسة، ويساعدها في ضمان تدفق معلومات تحمل مواصفات مؤهلة كعملية صنع القرارات المالية وهذا من خلال إضافة صيغة السلامة والصدق والصحة على هذه المعلومات وتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: الأدبيات النظرية - الإطار المفاهيمي للدراسة-

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية - الدراسات السابقة للموضوع-

المبحث الأول: الأدبيات النظرية – الإطار المفاهيمي للدراسة-

تعد عملية اتخاذ القرارات جوهر عمل الإدارة المالية، وذلك باعتبارها نقطة الانطلاق لجميع الأنشطة داخل المؤسسة، وانعكاسها المباشر على الوضعية المالية للمؤسسة.

ومن أجل اتخاذ قرار مالي رشيد يجب توفر معلومات دقيقة من خلال وجود إدارة مراجعة داخلية فعالة، وفي هذا المبحث نهدف للتعرف أكثر على المفاهيم والخصائص المتعلقة بالمراجعة الداخلية و القرارات المالية.

المطلب الأول: عموميات حول المراجعة الداخلية

تعد المراجعة الداخلية أحد أهم الأنظمة الرقابية داخل المؤسسة، لما لها من دور كبير وفعال في عملية اتخاذ القرارات بالنسبة لمتخذي القرار والتخفيف من المسؤولية الملقاة على إدارة المؤسسة الاقتصادية.

I. تعريف المراجعة الداخلية:

تعتبر المراجعة الداخلية من أهم الوسائل والطرق التي تستخدمها الإدارة لغرض التحقق من فعالية الرقابة الداخلية، وهناك عدة تعاريف للمراجعة الداخلية نذكر منها:

حسب محمد التوهامي ومسعودي صديقي فإن الجمعية الأمريكية عرفت المراجعة على أنه "عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية، ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية"¹.

كما عرفت أيضا "نشاط تقييمي مستقل تقوم به إدارة أو تقييم داخل المنشأة مهمته فحص الأعمال المختلفة في المجالات المحاسبية والمالية والتشغيلية وتقييم أداء الإدارات والأقسام في هذه المنشأة، وذلك كأساس لخدمة الإدارة العليا، كما أنها رقابة إدارية تؤدي عن طريق قياس وتقييم فاعلية الوسائل الرقابية الأخرى"².

وعرفها المعهد الأمريكي للمراجعين الداخليين (I.I.A) "المراجعة الداخلية هي وظيفة تقييم مستقلة تمارس في المؤسسة من طرف إحدى مصالحها لفحص وتقييم نشاطات هذه المؤسسة، هدف المراجعة الداخلية هو مساعدة أعضاء المؤسسة على ممارسة مسؤولياتهم بفعالية، فهي تزودهم بالتحليل، التوصيات، النصائح والمعلومات حول الأنشطة التي تمت مراجعتها"³.

¹ محمد التهامي طواهر، مسعودي صديقي، المراجعة والتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 09.

² وجدي حامد حجازي، أصول المراجعة الداخلية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2009، ص: 11.

³ Alain mikol ، le formes d'audit dans l'encyclopédie de comptabilité control de gestion et audit ، Editio dunod-paris، 2000 ،p:740.

"المراجعة الداخلية هي مجموعة من الاجراءات التي تنشأ داخل المؤسسة، لغرض التحقق من تطبيق السياسات الادارية و المالية"¹.

II. أهمية و أهداف المراجعة الداخلية:

أولاً - أهمية المراجعة الداخلية:

نشأت المراجعة الداخلية وتطورت مع تزايد الحاجة اليها للمحافظة على الموارد المتاحة واطمئنان مجالس الادارة الى سلامة العمل، وحاجتها الى بيانات دورية دقيقة لمختلف النشاطات من اجل اتخاذ القرار المناسب واللازم لتصحيح الانحرافات ورسم السياسة المستقبلية، لقد تبوت وظيفة المراجعة الداخلية مكانة في معظم المؤسسات والشركات وارتبطت بأعلى مستويات التنظيم ليس كأداة رقابية فحسب بل كنشاط².

1- نشاط تقييمي: تعتبر كنشاط تقييمي لتدقيق وفحص كافة الانشطة والعمليات المختلفة بهدف تطويرها وازدياد اهميتها.

2- نشاط وقائي: تعتبر كنشاط وقائي من خلال تدقيق الاحداث والوقائع الماضية.

3- الإنشائية: تشمل التأكد من كل نشاط من أنشطة المنشأة وذلك من خلال وضع برامج المراجعة، لقد تطور هذا المفهوم للمراجعة الداخلية بعد 2000 وظهر المفهوم الجديد على انه نشاط تأكيدى واستشاري مستقل وموضوعي لاضافة قيمة للمنشأة.

أ- نشاط تأكيدى: يعني اطمئنان الادارة بان المخاطر المرتبطة بالمنشأة مفهوم ويتم التعامل معها بشكل مناسب.

ب- نشاط استشاري: لتزويد الإدارة بالتحليلات والدراسات والاقتراحات اللازمة لاتخاذ القرارات اللازمة.

ت- نشاط مستقل: أي بإرتباطه بأعلى مستوى اداري دخل التنظيم.

ث- نشاط موضوعي: وذلك بأداء الاعمال للموكل إليه جميع هذه الادوات وتعمل من اجل اضافة قيمة المنشأة من خلال خفض التكاليف واكتشاف وضع الغش وفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية، والعمل على اقتراح من ما شأنه تحسين العمل.

¹ ادريس عبد السلام اشتوي، المراجعة معايير واجراءات، الدار الجماهيرية للنشر، بنغازي، ليبيا، 2009، ص: 54.

² خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولي، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص: 63- 64.

بما أن المراجعة الداخلية من الوظائف الحساسة في أي مؤسسة، فإن أهميتها تكمن في الدور الذي تؤديه في تدعيم الوظيفة الرقابية لإدارة المؤسسة، ويتضح هذا الدور بشكل كبير في السنوات الأخيرة، حيث تعددت الأطراف المنادية بضرورة تحسين الأداء الرقابي للمؤسسة وكان هذا نتيجة لتضافر مجموعة من العوامل وهي¹:

- كبر حجم المؤسسات .
- اضطرار الإدارة إلى تفويض السلطات والمسؤوليات إلى بعض الإدارات الفرعية بالمؤسسة .
- حاجة إدارة المؤسسة إلى حماية وصيانة أموال المؤسسة من الغش والسرقة ولأخطار .
- حاجة إدارة المؤسسة إلى بيانات دورية دقيقة لرسم السياسات والتخطيط وعمل القرارات .
- حاجة الجهات الحكومية وغيرها إلى بيانات دقيقة للتخطيط الاقتصادي والرقابة الحكومية والتسعيرة .
- تطور إجراءات المراجعة من تفصيلية كاملة إلى إختبارية تعتمد على أسلوب العينة الإحصائية .

ثانيا - اهداف المراجعة الداخلية:

لا تهدف المراجعة الداخلية إلى معاقبة أو تهديد الموظفين حيث أن وظيفة المراجعة ليست تصيد للأخطاء أو معاقبة الآخرين عن طريق الأخطاء المكتشفة أو الأعمال المشكوك في حدوثها، وإنما تهدف إلى التحقق من سلامة تنفيذ وإجراءات المؤسسة التشغيلية، وإن هذه السياسات و الإجراءات ملائمة وكفاية لتحقيق فعالية التشغيل وشمولية معالجة البيانات، ومن أسهل السبل لاستفقاء احتياجات المراجع الداخلي أن يقدم الموظف الدليل على أدائه لوظيفته طبقا لمتطلبات المؤسسة، ويجب توضيح ان الهدف الرئيسي للمراجعة الداخلية أن يقدم الموظف الدليل على أدائه لوظيفته طبقا لمتطلبات المؤسسة، ويجب توضيح أن الهدف الرئيسي للمراجعة الداخلية ليس اكتشاف الأخطاء او التلاعب والمخالفات ولكن الامر ليس الا منتج فرعي لعمليات الفحص التي يقوم بها المراجع اثناء اداء وظيفته، وعلى ذلك نجد أن وظيفة المراجع الداخلي وظيفة استشارية لمساعدة الادارة في تخطيط وتنظيم الرقابة وظائفها وليست وظيفة بوليسية تهتم بالبحث عن المتلاعبين ومقتري الجرائم، ولذلك ينصب اهتمام المراجع على دراسة وفحص نظم المعلومات المحاسبية للتأكد من فعاليتها وتطوير طرق واساليب الرقابة التي تستخدمها واكتشاف نقاط الضعف بها للعمل على تحسينها، ومن العرض السابق يتبين لنا ان المراجعة الداخلية لها هدفان اساسيان هما²:

1- هدف الحماية: يمثل هدف الحماية الهدف التقليدي للمراجعة الداخلية حيث كان التركيز في الماضي

ينصب على هذا الهدف حيث كانت المراجعة الداخلية تعرف على انها ذلك النشاط الذي يهدف الى

¹ يوسف محمد جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، ط 1 مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع عمان، الأردن 2008 ص 128

² نادر شعبان ابراهيم السواح، النقد البلاستيكية واثار المعاملات الالكترونية على المراجعة الداخلية في البنوك التجارية، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص: 139-141.

التأكد من سلامة نظم الرقابة الداخلية والذي يهدف بدوره الى حماية المنشأة من الاختلاس والسرقة وعلى ذلك كان ينصب دور المراجع الداخلي على:

أ- التأكد من سلامة المعلومات المحاسبي المعدة ومدى الاعتماد عليها.

ب- حماية اصول المنشأة.

ت- التأكد من الملائمة بين اساليب القياس والسياسات الخطة والإجراءات والقوانين واللوائح الموضوعية.

ث- التأكد من الاستخدام الكفء لموارد المنشأة.

ج- التأكد من انجاز الاهداف الموضوعية للعمليات التشغيلية.

2- هدف البناء: ومع تطور مفهوم المراجعة الداخلية ظهر هدف جديد لوظيفة المراجعة الداخلية، ويتحقق هدف البناء من خلال اقتراح العلاج والتوصيات نتيجة لما قام به المراجع الداخلي من فحص، حيث يتضمن التعريف الاخير اعترافا بالاتجاه نحو الخدمات الاستشارية للمراجعة الداخلية لتلبية إحتياجات الادارة.

كما يمكن بروز أهداف المراجعة الداخلية في النقطتين التاليتين¹:

1- التقييم الدوري للسياسات المحاسبية والمالية وكل المتعلقة بها والتأكد من أنها تسير وفق الخطة الموضوعية دون انحراف.

2- التقييم الدوري للسياسات الإدارية والإجراءات التنفيذية المتعلقة بها وإبداء الرأي حيالها بغرض تحسينها وتطويرها لتحقيق أعلى كفاءة إدارية.

III. معايير المراجعة الداخلية:

حيث تقسم معايير المراجعة الداخلية الى خمسة أقسام تتمثل فيما يلي:

أولاً- الاستقلالية:

يجب أن يكون المراجع الداخلي مستقلاً عن الأنشطة التي يقوم بمراجعتها أي مستقلاً عن باقي الوظائف المتواجدة في المؤسسة، وهذا يتطلب ضرورة أن يكون الوضع التنظيمي لقسم المراجعة الداخلية كافياً بما يسمح بأداء المسؤوليات المنوطة بها².

¹ الامام احمد يوسف محمد واخرون، دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية صناديق الاستثمار، عمادة البحث العلمي، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 16، 2015، ص:285.

² فتحي رزاق السوافيري واخرون، الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2002، ص: 103-104.

ثانياً- العناية المهنية:

يجب أن تؤدي أعمال المراجعة الداخلية بما يتفق والعناية المهنية اللازمة وهذا يتطلب تحديد مواصفات ومؤهلات وخبرات من يعمل داخل إدارة المراجعة الداخلية من حيث:

1- الكفاءة العلمية: حيث يجب أن تزود إدارة المراجعة الداخلية بعدد من المهارات الفنية المناسبة لأداء مهنة المراجعة.

2- الخبرة العملية: بمعنى أنه يجب أن يملك العاملين في إدارة المراجعة خبرة عملية كافية مكنهم من القيام بعملهم بكفاءة وفاعلية.

3- الفهم والالتزام بمعايير الممارسة المهنية: فيجب على المراجع الداخلي أن يكون فاهماً ومتقيداً بالمعايير المهنية.

4- توافر الصفات الخلقية: ومنها النزاهة والصدق والمحافظة على السرية.

ثالثاً- نطاق العمل:

يجب أن يتضمن نطاق عمل المراجعة الداخلية فحص وتقييم مدى كفاية وفاعلية نظام الرقابة الداخلية في التنظيم وجودة الأداء فيما يتعلق بالمسؤوليات المختلفة، ولتحقيق ذلك يجب على المراجع القيام بما يلي¹:

1- مراجعة إمكانية الاعتماد على المعلومات المالية والتشغيلية والوسائل المستخدمة للتعرف على هذه المعلومات.

2- تقييم مدى الكفاءة الاقتصادية في استخدام الأصول.

3- مراجعة الوسائل والمحافظة على الأصول، والتحقق من وجود مثل هذه الأصول كلما كان ذلك ممكناً.

رابعاً- أداء أعمال المراجعة:

ويتمثل في معايير الاداء المهني للمراجعة الداخلية والتي تتضمن العناصر التالية²:

1- تخطيط عملية المراجعة.

2- فحص وتقييم المعلومات المتاحة للتأكد من انها:

أ- معلومات كافية.

ب- معلومات مناسبة وملائمة.

ت- معلومات مفيدة.

¹ فتحي رزاق السوافيري وآخرون، مرجع سابق، ص: 103-104.

² السيد محمد، المراجعة والرقابة المالية، المعايير والقواعد، دار الكتاب الحديث، مصر، 2008، ص: 149.

ث- معلومات تخدم عملية المراجعة.

3- ابلاغ نتائج المراجعة.

4- متابعة تنفيذ هذه النتائج.

خامسا- إدارة قسم المراجعة:

تقتضي معايير المراجعة الداخلية بضرورة أن يدير مشرف معين من قبل الإدارة العليا قسم المراجعة الداخلية وذلك بطريقة مناسبة بحيث¹:

1- تحقق المراجعة الأغراض العامة والمستويات التي اعتمدتها الإدارة العليا وقبلها الإدارة.

2- تستخدم الموارد المتاحة لقسم المراجعة الداخلية بكفاءة وفاعلية.

3- تتماشى جميع أعمال المراجعة مع معايير الممارسة المهنية الداخلية وحتى يتمكن المشرف على قسم

المراجعة الداخلية من إدارة القسم بما يحقق تلك الأهداف العامة يجب توفر ما يلي:

أ- تكون لدى المشرف على قسم المراجعة الداخلية لائحة بأهداف سلطات ومسؤوليات القسم.

ب- يقوم المشرف على قسم المراجعة الداخلية بوضع خطط لتنفيذ مسؤوليات القسم.

ت- يوفر المشرف على القسم سياسات وإجراءات مكتوبة تكون مرشدا للعاملين معه في القسم.

ث- يضع المشرف على القسم برنامجا لاختيار وتطوير الموارد البشرية في قسم المراجعة الداخلية.

IV. الإجراءات العملية للمراجعة الداخلية:

تتميز المراجعة الداخلية بكونها تتبع نفس المنهجية مهما كان الهدف المسطر، و يستخدم في ذلك تقنيات معترف بها تخضع لقواعد محددة يستوجب احترامها لتحقيق عمل كامل و فعال، و تتكون مهمة المراجعة الداخلية من ثلاث مراحل أساسية²:

- مرحلة التحضير للمهمة.
- مرحلة تنفيذ المهمة (العمل الميداني).
- المرحلة النهائية تقرير عن مهمة المراجع.

¹ عبد الفتاح الصحن، محمد السيد السرايا، فتحي رزق السوافري، الرقابة و المراجعة الداخلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، القاهرة، 2006، ص: 213.

² العمري إيمان، دور المراجعة الداخلية في تحسين نظام الرقابة الداخلية للمخزون، مذكرة ماستر تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015، ص: 29.

أولاً- مرحلة التحضير للمراجعة:

هي المرحلة التمهيدية في المراجعة، حيث يقوم المراجع بالإطلاع على المنشأة بغرض كسب معرفة ومعلومات عن المنشأة و هذا من أجل تكوين الملف الدائم للمنشأة و تتم هذه المرحلة ثلاث خطوات و تتمثل في:

1- الدراسة الأولية للمنشأة: وهي تقتضي أن يقوم المراجع بدراسة أولية لنشاط المنشأة حيث يحصل على

مختلف البيانات والمعلومات عنها مثل: " اسم و عنوان وتاريخ نشأة المنشأة، شكلها القانوني، تنظيمها الإداري، نظام المراقبة الداخلية المطبق فيها، طرق الإنتاج وقنوات التوزيع و كذا الإجراءات المحاسبية المتبعة " وغيرها من المعلومات التي يرى ضرورة الحصول عليها كما يقوم بتحديد نقاط القوة والضعف في نظام المنشأة وهي لكي يحدد الإجراءات التفصيلية التي تندرج في برنامج المراجعة.

2- إعداد برنامج المراجعة: ويتم إعداد هذا البرنامج بتحديد الأهداف التي يريد الوصول إليها، كما يظهر

البرنامج نطاق العمل المطلوب من المراجع وكذلك الإجراءات التي سوف يتخذها أثناء أدائه للمهمة المكلف بها، فبرنامج المراجعة هو عبارة عن قائمة تحتوي على إجراءات المراجعة الواجب إتباعها للتحقق من البنود الواردة بالقوائم المالية لغرض الوصول إلى الأهداف الموضوعية مسبقاً، وهذه الإجراءات هي الخطوات التفصيلية لعملية المراجعة.

3- توزيع الاختصاصات: ويقصد بها تحديد موظفي مكتب المراجعة واختيار الكفاءات المناسبة، كما على

المراجع التوفيق بين المهارات المطلوبة وكفاءة الأفراد العاملين معه، هذا باعتباره المسؤول الأول والوحيد أمام إدارة المنشأة ومختلف الأطراف المعنية بنتائج المراجعة.

ثانياً - مرحلة تنفيذ المهمة:

في هذه الخطوة يتم تنفيذ مهمة المراجعة الداخلية وفقاً لمخطط المراجعة المعد مسبقاً و الموافق عليه من مدير المراجعة على أن يتم الاختيار وتجميع الأدلة الكافية و الملائمة في ملفات التدقيق وتتم في ثلاث مراحل وهي¹:

1- اجتماع الافتتاح: ويتم عقد اجتماع في مقر النشاط الذي سيتم مراجعته، بين الفريق المكلف بالمهمة

ومسؤولو النشاط محل المراجعة، وفيه يتم بناء أولى العلاقات بين الطرفين، وكذلك التهيئة الميدانية لعملية المراجعة والفحص.

2- مخطط التنفيذ: يقوم برنامج المراجعة بتقسيم الأعمال بين مختلف أعضاء فريق المراجعة وفقاً لمؤهلاتهم،

ويسمح للمراجع بمعرفة أدق التفاصيل عن مهمته، ويساعد على تتبع عمل المراجع لضمان السير العادي للمهمة خلال الزمن وتحديد المراحل التي تم التوصل إليها.

¹ العمري أمين، مرجع سابق، ص: 30.

3- العمل الميداني: ويأتي دور هذه المرحلة مباشرة بعد إعداد برنامج المراجعة واعتماده من مدير المراجعة، حيث يقوم فريق المراجعة بتطبيق هذا البرنامج على الواقع من خلال إجراءات الاختبارات والمقارنات وغيرها من تقنيات المراجعة من أجل، جمع أدلة الإثبات الكافية والملائمة لتحقيق الأهداف المهمة والكشف عن أي مشاكل أو مخالفات قد تحدث، كما يجب على فريق المراجعة القيام بتوثيق كافة أعمالهم بأوراق عمل مؤيدة بمعلومات ثبوتية داعمة لها.

ثالثاً- المرحلة النهائية تقرير عن مهمة المراجع:

هذه الخطوة تعتبر الاخيرة في انجاز مهمة المراجعة الداخلية وتتمثل في أربعة مراحل هي¹:

1- التقرير الاولي للمراجعة: يتم إعداد هذا التقرير من خلال أوراق إبراز وتحليل المشاكل التي تم إعداده

أثناء تنفيذ برنامج المراجعة، والتي تشتمل على كافة المشاكل والمخالفات التي تكشف للمراجعين أثناء تنفيذهم للمهمة.

2- حق الرد من الاشخاص المراجعة أعمالهم: يتم عقد اجتماع بين فريق المراجعة الذي قام بتنفيذ

مهمة المراجعة والأشخاص المراجعة أعمالهم، وفي هذا الاجتماع يقوم فريق المراجعة بعرض الملاحظات والنتائج التي توصلوا اليها.

3- التقرير النهائي: بعد انتهاء التدخل، يتم إعداد تقرير المراجعة في صورته النهائية، ويتم إرساله لأهم

المسؤولين المعنيين بالإدارة لإعلامهم بنتائج مهمة المراجعة، والتوصيات المقترحة لمعالجة المشكلات التي كشفت خلال عملية المراجعة.

4- متابعة تنفيذ التوصيات: بعد اقتراح المراجع الداخلي مجموعة من التوصيات التصحيحية الواجب القيام

بها و التي سنحلها أثناء القيام بمهمته، فإنه يقوم بمتابعة مدى الالتزام بتنفيذ تلك التوصيات، وتنتهي هذه المرحلة عند تنفيذ كل التوصيات المقترحة والتي صادقت عليها الإدارة. أما من ناحية التقديم الشكلي للتقرير، فيجب أن يتضمن العناصر التالية:

المطلب الثاني: ماهية القرارات المالية

يعد القرار أمراً ضرورياً في الحياة، ولا يمكن للمؤسسة أن تتطور وان تحافظ على استمراريتها إلا من خلال اتخاذ مجموعة من القرارات، ومن أهم القرارات التي تتخذ على مستوى المؤسسة هو القرار المالي والذي سوف نتطرق له في هذا المطلب.

¹ داود يوسف صبح، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية، الطبعة الاولى، اتحاد المصارف العربية، بيروت -لبنان، 2007، ص: 239.

I. تعريف القرار المالي:

هناك عدة تعريفات للقرار المالي نذكر منها بعض التعاريف الشاملة التالية:

" القرار المالي هو اختيار افضل البدائل المتاحة بعد دراسة النتائج المتوقعة من كل بديل واثرا في تحقيق الاهداف المطلوبة"¹.

" القرار المالي هو اختيار المدرك بين البدائل المتاحة في موقف معين، او عملية المفاضلة بين الحلول البديلة لمواجهة مشكلة معينة"².

تعرف القرارات المالية أنها هي " اختيار البديل الأمثل من بين العديد من المواقف المالية والذي يترتب عليه زيادة القيمة السوقية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة، حيث يقوم المحلل المالي (المدير المالي) بتحليل القوائم والتقارير المالية و البحث عن المعلومات المحاسبية والمالية وتحليلها وتعديلها لتساعده في اتخاذ القرارات المالية"³.

II. انواع القرارات المالية وادواتها:

أولاً- انواع القرارات المالية:

تتكون القرارات المالية من الآتي⁴:

1- قرار الاستثمار: هو " القرار الذي يقوم على صرف الإنفاق الفوري من أجل الاستفادة من ربح على عدة فترات متتالية".

2- قرار التمويل: يعرف بأنه " القرار الذي يتعلق بأنواع مصادر الأموال وكيفية الحصول عليها، والموازنة بين أنواعها المختلفة في سبيل الوصول إلى هيكل رأس المال الأمثل".

3- قرار توزيع الأرباح: يتعلق بالجزء من الأرباح الذي سيوزع على المساهمين والجزء الذي سيعاد استثماره. وهذا القرار ينتج عن القرارين السابقين، فكلما كان قرار الاستثمار وقرار التمويل جيدان، كلما أمكن للمؤسسة توقع ارتفاع أرباحها بانتظام.

¹ مهدي حسن زوليف واحمد القطامين، الرقابة الإدارية، دار حنين للنشر، عمان، 1995، ص: 36.

² إبراهيم عبد العزيز شيخا، أصول الإدارة العامة، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1993، ص: 341.

³ عبد الغفار حنفي، اساسيات التمويل والادارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص: 207.

⁴ - محمد جمام، اميرة دباش، اثر قائمة التدفقات النقدية على اتخاذ القرارات المالية، مجلة البحوث الاقتصادية المالية، جامعة ام البوقي، العدد 04، 2015، ص: 71.

ثانيا- أدوات اتخاذ القرارات المالية:

تتمثل أدوات اتخاذ القرارات المالية فيما يلي¹:

1- التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات المالية على المدى القصير: تعتمد القرارات المالية بشتى

انواعها على معرفة الوضعية المالية للمؤسسة، لأننا نستطيع تقديم حلول أو اقتراحات دون ذلك، ولا يمكننا التخطيط دون المركز المالي للمؤسسة، كما ان الخطط المالية لابد أن تتناسب مع الامكانيات المالية للمؤسسة حيث يعتبر التحليل من افضل الادوات التي يمكن للمؤسسة استعمالها واستخدامها للحكم على مدى نجاح أو فشل سياستها المرسومة وكذا الحكم على مدى كفاءة الادارة، إن الاهتمام التحليل المالي لا يقف بمجرد اتخاذ أو اكتشاف العلاقات بين الارقام موضع البحث والدراسة بل يستمر ويمتد الى معرفة أسباب قيام هذه العلاقات مما يساعد على ايجاد أفضل الوسائل التي تترجم على شكل قرارات تعالج المشاكل المختلفة.

2- مخطط التمويل كأداة لاتخاذ القرارات المالية على المدى المتوسط: حتى تقوم المؤسسة باتخاذ قرار

مالي لابد لها من التخطيط على المدى المتوسط وهذا استنادا الى التحليل المالي للمؤسسة، وبالانتهاء من هذه الخطوة تكون المؤسسة أمام مجموعة من الخطط المالية التي تبين مقدار الاموال اللازمة للمؤسسة خلال الفترة الزمنية المقبلة، أي عملية الحصول على هذه الاموال اللازمة، فنجد مجموعة من المصادر الرئيسة التي يمكن استخدامها لتنفيذ هذه الخطوة، أي التمويل الذي يأتي بعد مرحلة التخطيط، وعليه يجب على المؤسسة دراسة هذه المصادر دراسة تحليلية واختيار المصدر الذي يتماشى واحتياجات المؤسسة لأنها تجد نفسها أمام مجموعة من القرارات لاختيار أحد المصادر المرتبطة دائما بالحالة المالية للمؤسسة فإذا كانت في توازن فيمكنها الاعتماد على المصدر الاول وهو التمويل الذاتي أي الاموال الخاصة وفي حالة العكس او عدم الكفاية فتعتمد على مصادر اخرى كالقروض القصيرة والطويلة المدى، وكل هذه القرارات نابعة من الحالة المالية للمؤسسة وعلى تنبؤاتها المستقبلية، كل هذه الاحتياجات والموارد الناتجة من قرارات المؤسسة نجدها في مخطط التمويل الذي يمثل دراسة تقديرية للحالة المالية للمؤسسة في المستقبل، وعليه يمكن اتخاذ قرارات مالية جديدة معدلة قبل وقوعها بهدف ايجاد توازن في المدى المتوسط معتمدة على التوازن المالي في المدى القصير.

¹ أجمد الحسينية، صنع القرار المالي، مذكرة ماجستير ادارة اعمال، جامعة دمشق، 2008، ص: 4.

III. خصائص القرارات المالية:

تتمثل خصائص القرارات المالية في النقاط التالية¹:

أولاً- إن بعض القرارات المالية مصيرية بالنسبة للمؤسسة إذ أن نجاح أو فشل المؤسسة متوقف على تلك القرارات.
ثانياً- إن نتائج القرارات المالية لا تتم بسرعة، بل تستغرق وقتاً طويلاً مما يؤدي إلى صعوبة إصلاح الخطأ إذا كانت القرارات خاطئة.

ثالثاً- القرارات المالية قرارات ملزمة للمؤسسة في أغلب الحالات، الأمر لذا يجب الحذر الشديد عند اتخاذ هذه القرارات.

IV. مبادئ وأهداف القرارات المالية:

تشتمل القرارات المالية سواء في الجانب التمويلي أو الجانب الاستثماري، على مجموع من المبادئ الأساسية التي تركز عليها، مثل العائد والمخاطرة والتأثيرات الضريبية، إلخ..... الأمر الذي يستوجب على متخذ القرار المالي أن يدركه جيداً عند اختياره لبدل دون آخر، مع حساب عامل الزمن وتكلفة الفرصة البديلة، فكل اختيار لمشروع معين وفق مبادئ واعتبارات و أسس معينة، هو عبارة عن قرار مالي يعود أثره على المؤسسة إما إيجاباً أو سلباً، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي²:

أولاً- مبادئ القرارات المالية:

توجد العديد من المبادئ التي تركز عليها القرارات المالية وأهمها هي:

1- تتوقف قيمة القرارات المالية على ناتج التدفقات النقدية الإضافية المصاحبة لها فيكون التركيز الأول على نتائج هذه القرارات المالية.

2- يجب الأخذ بالحسبان التأثيرات الضريبية عند الحكم على كفاءة القرارات المالية بالتالي فإن التدفقات النقدية التي يجب أخذها بالحسبان هي التي يمكن تحقيقها بعد خصم الضرائب.

3- تختلف القرارات المالية من حيث مستويات المخاطر بالتالي فإن التنوع في مجالات الاستثمار يساعد في الحفاظ على مستويات العائد المتوقع.

¹ زرافة انتصار، أثر القرار المالي على أهداف المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013، ص: 20.

² عبد الغفار حنفي، مرجع سابق، ص: 24.

ثانيا- أهداف القرارات المالية:

تهدف القرارات المالية بصفة عامة الى تعظيم ثروة القيمة الحالية لثروة المالك في أي مشروع أيا كان الشكل القانوني للمشروع مشروع فردي شركات الاشخاص، شركات الاموال، أي تعظيم القيمة البيعية والقيمة الدفترية لصافي الثروة، ويتعين عدم الخلط بين القيمة البيعية والقيمة الدفترية لصافي الثروة، فالقيمة الدفترية لصافي الثروة لها قدر ضئيل من الاهمية في الحصول على قيمة القروض القصيرة والطويلة الاجل، وتؤثر بطريقة غير مباشرة على القيمة الحالية لصافي الثروة، فصافي الثروة كما تظهره قائمة المركز المالي هي خاصة بالمشروع وال تتأثر بالقيمة السوقية لحق الملكية،وبذلك يسعى المدير المالي الى اتخاذ القرارات التي تهدف في النهاية الى تعظيم ثروة المالك.

V. خطوات القرارات المالية:

_ ان المدير المالي عند قيامه بعملية اتخاذ القرار يسعى لتحقيق هدف او غرض معين، لكن اتخاذ أي قرار مالي لابد أن يمر بالمراحل التالية:

أولاً- تحديد المشكلة:

يجب على متخذ القرار أن يحدد المشكلة بشكل واضح، لأن ذلك يساعد على جمع المعلومات الملائمة وطرح البدائل الممكنة بصورة سريعة وفعالة، وهذا ما يؤدي بدوره الى ربح الوقت وتوفير الجهد¹، فأول ما يجب توفره في هذه الخطوة هو الوعي بوجود المشكلة، فالمشكلة هي انحراف او وضع غير مرغوب او عدم توازن او نتائج سيئة تحتاج الى تصحيح وعلاج محدد، فهناك انواع كثيرة للمشاكل وذلك حسب وظائف المنظمة، او وظائف المدير، او حسب درجة برمجتها، او حسب ابعادها الكمية والكيفية او حسب درجة التأكد او عدم التأكد، او حسب امكانية العدول على القرار او حسب امكانية تأجيل المشكل و القرار، او حسب امكانية اتخاذ القرار على مراحل او دفعة واحدة، وهناك مشاكل ذات حل متوقع واخرى حلها غير متوقع، كما ان هناك مشاكل واضحة وكلها غير واضحة، وأخيرا مشاكل سهلة وأخرى خبيثة²

ثانيا- البحث على البدائل:

"البدائل هي الحلول أو الوسائل أو الأساليب المتاحة أمام الرجل الإداري لحل مشكلة قائمة"³.

¹ منصور البدوي، دراسات في الاساليب الكمية واتخاذ القرارات، الدار الجامعية للنشر، بدون طبعة، الاسكندرية، بدون سنة نشر، ص:50.

² احمد ماهر، اتخاذ القرار بين والعلم الابتكار، الدار الجامعية، بدون طبعة، الاسكندرية، 2008، ص:51.

³ المنصور، نظرية القرارات الإدارية، مفاهيم و طرق كمية، دار الحامد للنشر و التوزيع، 2000، عمان، ص: 47.

فالبدائل عبارة عن حلول للمشكلات التي تواجه الإداري. ومن هنا لابد من جمع المعلومات الكاملة عن كل بديل، وبعد ذلك يتم استبعاد أي بديل لا يتفق مع الهدف المنظمة و دراسة البديل الذي يحقق الأهداف و يتفق معها و هنا لابد أن يكون أكبر من بديل¹.

إذن تخضع البيانات المالية المستخلصة من الميزانية و جدول حسابات النتائج لدراسة تحليلية باستخدام الأساليب الكمية و الإحصائية لتحديد التغيرات التي حدثت في قيمها عبر الزمن و استخدام النسب فيما بينها و استخراج مدى التغير بين نسبة و أخرى. لذلك قد تستخدم الأساليب الإحصائية و التي تتضمن الاحتمالات و قياس التغير أو التباين عن الوسط².

ثالثاً-تقييم البدائل واختيار الحل:

بعد جمع المعلومات الخاصة بطبيعة المشكلة يقوم متخذ القرار بطرح البدائل الممكنة لحل المشكلة ثم يقوم بتحديد معايير الاختيار والمفاضلة بين البدائل المختلفة لاختيار افضل بديل او حل من الحلول المحتملة يستعمل متخذ القرار المعايير التالية³:

1-الخطر: من المعروف انه لا يوجد عمل يخلو كلية من الخطر ومن ثم لا بد من مقارنة اخطاء كل حل بديل بالمكاسب المتوقعة منه.

2-توفير الجهد: هنا تكون المقارنة بين النتائج المتوقعة والجهد اللازم لتحقيقها لان افضل حل هو ذلك الذي يعطي اكبر النتائج ويقلل الجهد.

3-المورد المتاحة وقودها: ليس عملية اختيار البديل الأفضل هو بداية تنفيذ البديل بل تخضع عملية اختيار البديل الأمثل لعملية حصر الموارد المالية و المادية و البشرية الكافية لذلك بناء على مصادر تمويله الداخلية أو إمكانية الاقتناء ارض من الخارج و أن عملية الحصر لهذه الموارد تبقى غير كافية ما لم تتبعها عملية حسن الاستغلال للموارد المتاحة⁴.

¹ علي حسين، نظرية القرارات الإدارية، دار للنشر و التوزيع، الأردن، 2008، ص: 23.

² عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية المعاصرة مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، مصر، 1991، ص: 50.

³ جميل احمد توفيق، ادارة الاعمال مدخل وظيفي، الدار الجامعية للنشر، بدون طبعة، بيروت، 2000، ص: 116.

⁴ أسامة الحارس، المحاسبة الإدارية، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2004، ص: 192.

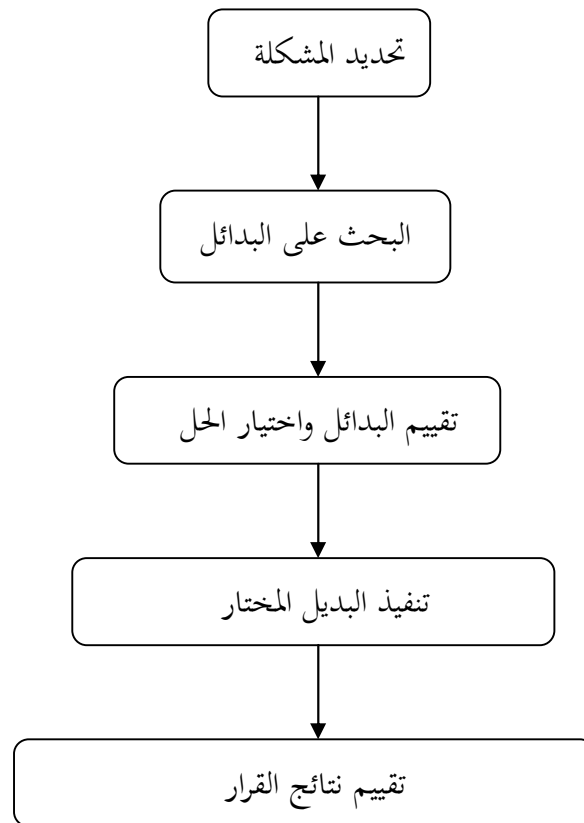
رابعاً-تنفيذ البديل المختار:

أي تحويل البديل المختار الى عمل فعال، من خلال اتخاذ القرار موضع التنفيذ ويتم تبليغه للآخرين وإعطائهم الاوامر الخاصة بما ينبغي عليهم عمله وتحفيزهم وترغيبهم في القيام به وهذا لان التنفيذ لا يتم بواسطة المدير لأن بواسطة الجهات المكلفة بالتنفيذ ومن ثم لكي يصبح الحل قرارا كاملا لا بد من العمل على تنفيذه¹.

خامساً-تقييم نتائج القرار:

بعد وضع القرار موضوع التطبيق لا تكون مرحلة اتخاذ القرار قد انتهت ولكن تظل مرحلة اخرى هامة وهي تقييم نتائج تطبيق القرار والتحقق من ان القرار المتخذ يحقق النتائج المرغوبة والأهداف الموجودة².

شكل رقم (1-1): خطوات اتخاذ القرار المالي



المصدر: من إعداد الطلبة بناءً على الخطوات السابقة.

¹ جميل احمد توفيق، مرجع سابق، ص: 117.

² جمال الدين لعويصات، الادارة العلمية واتخاذ القرار بين النظرية والتطبيق، الدار الثقافة للنشر والتوزيع، بدون طبعة، الجزائر، 2005، ص: 32.

VI: دور المراجعة الداخلية في إتخاذ القرارات المالية:

تكتسي التقارير التي يعدها المراجع الداخلي أهمية بالغة سواء للإدارة العليا في المؤسسة أو للأطراف الخارجية مثل الملاك أو المستثمرين الذي يهمهم الوقوف على حقيقة التقارير المالية التي قام بها المراجع. لأجل إعطاء الثقة و المصادقية عليها. فإذا كانت هذه التقارير هي حصيلة نتيجة عمل المراجع الداخلي و وسيلة اتصال بينه و بين الإدارة العليا من خلال إبداء رأي محايد مدعم بالأدلة و البراهين و التوضيحات فإن أهمية التقارير تدعي ذلك من حيث أنها تعتبر بمثابة قاعدة و مخرجات لإدارة المراجعة الداخلية مصادق عليه و مدعم من طرف المراجع على صحة و مصداقية المعلومات في حالة إصداره للتقرير النظيف مما يضفي مصداقية عليها و قيمة مضافة للمتعاملين مع المؤسسة كالمساهمين و المقرضين هذا التقرير الذي يساعد المؤسسة في بلورة جملة من القرارات كقرار الاستثمار و التمويل بناء على تأشيرة المراجع حيث تعبر عن صحة و جودة و نوعية المعلومات و تأكيد درجة الاعتماد عليها هذا من جهة المؤسسة، أما من جهة المتعاملين الخارجيين فتقرير المراجع على صحة و نوعية المعلومات يتيح فرصة الاعتماد على المعلومات التي تم الإفصاح عنها و اعتمادهم عليها في اتخاذ القرارات¹.

¹ - لوجاني عزيز، دور المراجعة المحاسبية الداخلية في تحسين عملية إتخاذ القرار المالي، مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص:146.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية - الدراسات السابقة للموضوع-

خلال هذا المبحث نحاول عرض ما نعتبره من أهم الدراسات السابقة فيما يتعلق بموضوع البحث، وذلك لغرض الإحاطة أكثر بالموضوع، حيث تم تقسيم هذه الدراسات حسب اللغة إلى مطلبين، كما تم تخصيص المطلب الأول للدراسات باللغة العربية و المطلب الثاني للدراسات باللغة الأجنبية.

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

في هذا المطلب نحاول عرض الدراسات السابقة باللغة العربية المتعلقة بأهمية المراجعة الداخلية ودورها في ترشيد القرارات المالية.

دراسة شعباني عظمي (2004) المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة.

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة إظهار أن الأعمال التي يقوم بها المراجعة الداخلية ومدى مساهمتها في خلق القيمة المضافة، في حالة ما إذا تم استعمالها من طرف المديرية العامة للمؤسسة مع إبراز أهمية المراجعة الداخلية بالمؤسسة باعتبارها أداة فعالة.

النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة:

- نشاط المراجعة الداخلية يحدد مدى الالتزام بالسياسات واللوائح والقوانين الموضوعة، كما تعمل على التقليل من الأخطاء والحد من الإسراف ما ينعكس إيجاباً على المردودية والكفاءة.
- تعمل إدارة المراجعة الداخلية إلى تحسين أنظمة الرقابة الداخلية، وذلك من خلال ضمان استقلالية المراجع مع توفر عاملي الخبرة والكفاءة.

أهم توصيات الدراسة:

- تقسيم العمل و المهام من اجل تقليل الخطاء وتحديد المسؤوليات.
- ضرورة إعداد كتيب لوصف المهام وتقسيمها وتحديد مسؤولياتها.
- العمل على تغيير نظرة المسؤولين لدور المراجعة الداخلية وتبيان مدى أهميتها في اتخاذ القرارات.
- العمل على تكوين المراجعين تكويناً يتوافق مع حاجيات مجمع سونطراك والمخاطر المتعلقة به.

دراسة يوسف سعادة (2010) دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة، كما اعتمد الباحث في دراسة حالة وحدة ليندغاز ورقلة محاولاً فيها إسقاط الدراسة النظرية عليها.

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- للمراجعة الداخلية مرونة وتجاوب سريع مع التغيرات الكثيرة التي يشهدها الاقتصاد، وهذا من خلال تكيفها واستجابتها لاحتياجات مختلف الأطراف الاقتصادية المستفيدة من خدماتها، في الحصول على المعلومات ذات صحة ومصداقية.
- إن اعتماد المؤسسة لنظام رقابة داخلية متين يضمن لها تحقيق الأهداف المسطرة في ظل الالتزام بالإجراءات والسياسات المسطرة، ويؤدي إلى التقليل من احتمالات الخطأ والغش وسد فجوة الأداء، كما يسمح هذا النظام المتين للرقابة الداخلية مجالا أكبر للمراجعة من حيث الفحص والتحقيق، ويؤدي إلى الاقتصاد في الوقت والتكلفة بالنسبة للأعمال المراجعة في أغلب مراحلها.
- أوصت هذه الدراسة بما يلي:
- وضع برنامج لتوعية العاملين بضرورة احترام إجراءات الرقابة الداخلية وتغيير نظرهم اتجاه المراجعة.
- ضرورة توضيح أهداف المؤسسة وهيكلها التنظيمي لجميع العاملين بها وربط هذه الأهداف بالأهداف العامة للقطاع.
- الاهتمام بجوانب التأهيل والتدريب للعناصر البشرية لرفع كفاءة العاملين في مختلف مستويات التنظيم.
- دراسة بلواحد زكرياء. عبد الواحد محمد (2011) المراجعة الداخلية ودورها في اتخاذ القرار.**
- تهدف هذه الدراسة إلى تبين دور المراجعة الداخلية في اتخاذ القرار داخل، كما اعتمد الباحث في دراسة حالة على الوثائق والمعلومات المقدمة من المؤسسة العمومية للأشغال العمومية لقسنطينة EPTP/C
- توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:
- المراجعة الداخلية بالإضافة كونها إحدى أهم أنظمة الرقابة الداخلية من بين الوسائل الأكثر فعالية في توجيه وترشيد القرارات داخل المؤسسة، فهي توفر معلومات محاسبية ذات قيمة، فالأهمية النسبية للمعلومات المحاسبية التي تقدمها المراجعة الداخلية تعد بمثابة قاعدة القرار التي ستتخذ في المؤسسة.
- تتوقف درجة مساهمة المراجعة الداخلية في عملية صنع القرار، على مدى قناعة المستويات الإدارية المختلفة بأهمية المراجعة الداخلية كأداة تسيير فعالة تمثل أحد أهم مصادر المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها والوثوق بها في عملية اتخاذ القرار.
- تتبنى المؤسسات الجزائرية نظام المراجعة الداخلية منذ فترة قصيرة نسبيا إلا أن هذا النظام يسير نحو الأفضل يوما بعد يوم.

أوصت هذه الدراسة بما يلي:

- ضرورة اعتماد نظام مراجعة داخلية فعال لما يقدمه من قيمة مضافة للمؤسسة.
 - يجب إعادة النظر في تموضع خلية المراجعة الداخلية ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة الجزائرية بما يكسب المراجعة الداخلية أكثر استقلالية.
 - العمل على الرفع من كفاءة نظام مراقبة التسيير بما يسمح بتقليص نطاق المراجعة الداخلية وتخفيف العبء الملقى على المراجعين الداخليين، وبالتالي الوصول إلى نتائج أفضل في عملية المراجعة.
 - ضرورة الاهتمام بالتوصيات والاقتراحات التي تدرج ضمن التقرير النهائي للمراجعين الداخلي.
- دراسة لخضر أوصيف (2011) دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات.**

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات، كما اعتمد الباحث في دراسة حالة على الوثائق المقدمة له من مجمع صيدال.

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- للمراجعين الداخليين دور كبير في ضمان وسلامة ونزاهة التقارير المالية المحاسبية للمجمع من خلال ربط مديرية المراجعة بمجلس الإدارة مباشرة وجعلها تعمل بصفة مستقلة عن الإدارة العليا، كما أن نتائج المراجعة الداخلية كونها تساهم في تحقيق مستوى كافي من الإفصاح من خلال ضمان العدالة في وصول المعلومات الواردة في التقارير المالية أو إي معلومات إضافية إلى حملة الأسهم أو أصحاب المصالح بشركة صيدال لتزويدهم بما يساعدهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية المستقبلية. كما ان المراجعة الداخلية تساهم في ضمان إعداد ومراجعة المعلومات وكذا الإفصاح عنها بأسلوب يتلائم مع معايير المراجعة والمحاسبة المتفق عليها.
- المراجعة الداخلية تساهم في ضمان المعاملة المتكافئة للمساهمين (كبار أو صغار حملة الأسهم) فيما يخص الاطلاع على التقارير المالية لمجمع صيدال.
- المراجعة الداخلية تساهم في ضمان اعادة ومراجعة المعلومات وكذا الإفصاح عنها بأسلوب يتلائم مع معايير المراجعة والمحاسبة المتفق عليها.

ومن أهم توصيات الدراسة ما يلي:

- اخضاع المراجعين الداخليين بالشركات الجزائرية الى عملية تقويم مستمرة لتحديد نقاط نقاط القوة والضعف في عملهم والعمل على تطوير خبراتهم ومساعدتهم في الاطلاع على الاساليب المراجعة الحديثة المتبعة في الدول المتقدمة.
- ادراج مقاييس خاصة بتدريس المراجعة الداخلية وحوكمة الشركات ضمن مناهج التعليم العالي بالجامعات الجزائرية.

دراسة لوجاني عزيز(2012) دور المراجعة المحاسبية الداخلية في تحسين اتخاذ القرار المالي.

- هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مدى أهمية القرار المالي داخل المؤسسة ومدى استفادته من عملية المراجعة المحاسبية الداخلية بالاعتماد على المعلومات والوثائق المقدمة من طرف الشركة.
- تتلخص نتائج هذه الدراسة في اعتبار التدقيق المحاسبي الداخلي مصدر معلومات فائق الأهمية لاتخاذ القرارات المالية نظرا للآليات المتبعة في تحليل وتدقيق المعلومات.
- عن ضوء النتائج توصي الدراسة بـ:

- إنشاء قسم أو مصلحة للمراجعة داخل الشركة.
- توفير الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة.
- الاعتراف بدور المراجعة داخل الشركة ومساعدتها وإشراكها في القرارات المالية.

دراسة سارة بن عثمان (2013) دور المراجعة الداخلية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة.

- هدفت هذه الدراسة إلى إظهار دور المراجعة الداخلية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار بحاسي مسعود مستعملين أسلوب الملاحظة والمقابلة الشخصية وقائمة الاستقصاء.
- توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- المراجعة الداخلية لا غنى للمؤسسة عنها وذلك بحماية ممتلكات المؤسسة من الاختلاس والتلاعب والضياع من خلال الرقابة والفحص المستمر لجميع أنشطة وأعمال المؤسسة والتي تقوم بها إدارة المراجعة.
- كما تعتبر المراجعة الداخلية بالإضافة إلى كونها إحدى أنظمة الرقابة الداخلية من بين الوسائل الأكثر فعالية المستعملة في توجيه وترشيد عملية اتخاذ القرار لما توفره من دعم في كل خطوة من خطواته انطلاقا من مرحلة تحديد المشكلة وصولا إلى متابعة تنفيذ القرار.

قدمت هذه الدراسة بعض الاقتراحات منها:

- زيادة عدد المراجعين الداخليين باعتبار أن المؤسسة كبيرة الحجم

- التكتير من إقامة دواتر التدرية خاصة للعمال الجدد
- ضرورة الاهتمام بالتوصيات والاقتراحات التي تندرج ضمن التقرير النهائي للمراجعين الداخليين وتصحيح نظرة الموظفين نحوهم
- العمل على تغيير نظرة المسؤولين على مستوى المؤسسة لدور المراجعة الداخلية و تبيان أهميتها ومنافعها لاتخاذ أنجع القرارات في الوقت المناسب.
- دراسة قرشي محمد عبد السلام(2013) دور المراجعة الداخلية في اتخاذ القرار دراسة حالة المؤسسة الوطنية EVTP.

تهدف الدراسة إلى معرفة مدى اعتماد المؤسسات الجزائرية على المراجعة الداخلية في اتخاذ قراراتها وتبيان مستوى الوعي في هذه المؤسسات بأهمية المراجعة الداخلية باعتبارها مصدر أساسي للمعلومات حيث شخضت الدراسة واقع المراجعة الداخلية في مؤسسة ENTP والدور الذي تلعبه هذه الوظيفة بالنسبة لهذه المؤسسة في عمليات التسيير واتخاذ القرارات.

النتائج المتوصل إليها:

- المراجعة الداخلية مستقلة في المؤسسة ضمن قوانين ومعايير محددة.
- لا تعتمد المؤسسة عن المراجعة الداخلية فقط بل تعتمد أيضا وبدرجة كبيرة على التقارير المصالح.
- تبني المؤسسة لبرنامج ERP وإدماجه ضمن برنامج المراجعة الداخلية خير دليل على زيادة الاهتمام بتنفيذ دور المراجعة الداخلية.
- أهم توصيات الدراسة:

- توفير الموارد اللازمة لإدارة المراجعة الداخلية لزيادة فعاليتهم.
- ضرورة الاهتمام بالتوصيات المدرجة في تقارير المراجعين الداخليين
- وجوب ترك دليل مادي على كل العمليات مع تفادي استعمال الأسلوب الشفوي.
- دراسة مقدم عبيرات، احمد نغاز المراجعة الداخلية كأداة فعالة في اتخاذ القرار دراسة حالة مؤسسة صنع الأدوية صيدال.

هدف هذه الدراسة هو توحيد إطار نظري شامل لعملية المراجعة مع تسليط الضوء على المراجعة الداخلية كوظيفة داخل المؤسسة وإبراز أهميتها ودرجة الاستفادة منها في العملية التسييرية وفي اتخاذ القرارات خاصة داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

توصلت هذه الدراسة للنتائج التالية:

- تستعين إدارة المؤسسة بالمراجعة الداخلية لتخفف من المسؤوليات الملقاة عليها.
 - معظم الإدارات العالية تعتمد على وظيفة المراجعة الداخلية في تعزيز نظام الرقابة لديها.
 - تساعد المراجعة الداخلية في إيجاد التغييرات واقتراح الحلول الممكنة كما تساعد في اتخاذ القرارات بما يضمن كفاءة وفعالية هذه القرارات.
 - وفق مجمع صيدال من جعل المراجعة الداخلية كأداة تساعد في العملية التسييرية وعملية اتخاذ القرارات.
- تقترح هذه الدراسة بعض التوصيات نذكر منها:

- توفير الموارد المادية لإدارة المراجعة الداخلية وذلك لكسب الجهد والوقت.
 - يجب إرساء جميع معايير المراجعة وإجراءاتها ومنحهم مساحة أكبر من الاستقلالية.
- دراسة جربوع (2005) دور المراجع الداخلي والمراجع الخارجي في قياس الكفاءة والفعالية وتقييم الأداء في المشروعات الاقتصادية.

تهدف الدراسة إلى الوقوف على العقبات التي واجهت مهنة المراجعة الحسابات وخاصة بعد أزمات كبيرة للشركات من خلال تحديد مفهوم مراجعة الكفاءة والفعالية وتقييم الأداء في استغلال الموارد المتاحة.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- يهدف قسم المراجعة الداخلية إلى زيادة كفاءة وفعالية استغلال الموارد المتاحة والتي تقرر بنسبة كبيرة لاستمرار المؤسسة ونجاحها من عدمه.
 - تطور المراجعة الداخلية من مفهومها التقليدي المحدود إلى كونها أداة تساعد الإدارة في تقييم أدائها من جميع كافة النواحي التشغيلية والإدارية في المنشأة.
 - من التوصيات التي قدمتها الدراسة تتمحور معظمها على ضرورة زيادة كفاءة المراجع من خلال التأهيل العلمي ووضع قواعد تضمن الاستقلالية التامة للمراجع.
- دراسة موسى محمد مبروك (2010) دور المراجعة الداخلية في ترشيد قرارات الإدارة العليا دراسة ميدانية على الشركات الصناعية الليبية طرابلس.

تهدف هذه الدراسة للتعرف على مدى مساهمة هياكل المراجعة الداخلية ودورها في ترشيد قرارات الإدارة العليا على مستوى الشركات الصناعية الليبية وذلك من خلال الرقابة واتخاذ القرارات.

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لبيان مدى مساهمة المراجعة في تحسين قرارات الإدارة من اجل الارتقاء بمستوى أداء المؤسسة.

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود قصور في دور المراجعة الداخلية في متابعة تنفيذ قرارات الشراء والإيجار.
 - قصور في تقديم المعلومات اللازمة عند اتخاذ القرارات الخاصة بإنشاء خطوط إنتاج جديدة وعدم قيام المراجعة الداخلية بالكشف عن الحالة المتهالكة للأصول التي تحتاج إلى عملية إحلال أو تطوير.
 - من خلال أهمية المراجعة الداخلية في النقاط السابقة الذكر والتي يوجد بها قصور فإن الدراسة توصي بما يلي:
 - ضرورة حصول إدارة المراجعة الداخلية عن المعلومات الكافية والخاصة بقرارات الشراء والإيجار.
 - كشف العمل من قبل المراجعين الداخليين من اجل اكتشاف الأصول المتهالكة
 - منح المراجعة الداخلية السلطة والحرية من اجل المشاركة في قرارات إنشاء خطط الإنتاج الجديدة.
- دراسة عادل حسن محمد الشيخ إسماعيل (2016) دور المراجعة الداخلية في رفع كفاءة الأداء المالي والمحاسبي لقطاع التأمين، دراسة ميدانية على عينة من الشركات التأمين بجمهورية السودان والمملكة العربية السعودية.

تهدف الدراسة إلى عرض تطور المراجعة الداخلية وأهدافها لدراسة أسباب عدم انتشارها في المنشآت المالية، بيان دور المراجع الداخلي في مراجعة أنظمة الجودة ومراقبة وتحسين اداء المنشآت.

علاقة الرقابة الداخلية بالمراجعة الداخلية وارتباطها بتحسين الأداء والجودة، كما اعتمد الباحث على المنهج الاستنباطي الاستقرائي التاريخي و الوصفي التحليلي.

توصلت الدراسة لعدة نتائج:

- عدم توفر القدر الكافي من الاستقلالية والحيادية للمراجع الداخلي وتبعيتها للإدارة.
 - عدم وجود التأهيل المهني لكوادر المراجعة وعدم الاهتمام بالتدريب.
- أوصت الدراسة بما يلي:
- توقيير الاستقلالية للمراجعة الداخلية من اجل القيام بعملها دون ضغوط.
 - توعية المسؤولين بمدى أهمية المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي.
 - تأهيل كوادر المراجعة الداخلية والتدريب والتطوير المستمر للمراجعين الداخليين. ضرورة فصل إدارة المراجعة الداخلية عن الإدارة العليا.

دراسة عادل حسن محمد الشيخ إسماعيل (2016) دور المراجعة الداخلية في رفع كفاءة الأداء المالي والمحاسبي لقطاع التأمين.

هدفت الدراسة إلى تبيان مدى أهمية المراجعة في تحسين الأداء المالي في قطاع التأمين والوقوف على أسباب عدم انتشار المراجعة الداخلية بشكل واسع في المنشآت المالية بكل من جمهورية السودان و المملكة العربية السعودية كما تطرقت الدراسة إلى دور المراجع الداخلي في مراجعة أنظمة الجودة كأحد أهم المهام الحديثة التي أوكلت له.

النتائج المتوصل إليها:

- صدق وعي الإدارة العليا بأهمية مراجعة الأداء
 - تبعية المراجعة الداخلية للإدارة وبالتالي ضعف أو عدم وجود استقلالية.
 - عدم التأهيل المهني لكوادر المراجعة ما ينعكس سلباً على دورهم في تقسيم الأداء المالي.
 - عدم تطبيق معايير الأداء المهني والتخطيط يؤدي إلى انحراف المراجعة عن دورها المتوقع منها.
- كما أوصت الدراسة بما يلي:
- ضرورة فصل إدارة المراجعة الداخلية عن الإدارة العليا لضمان الاستقلالية.
 - ضرورة توفير كوادر مؤهلة لإدارة المراجعة الداخلية.
 - ضرورة وجود لوائح للمراجعة الداخلية حتى يتمكن من معرفة اللوائح والقوانين والتشريعات الصادرة من الجهات الإشرافية والالتزام بها.

دراسة محمد العيد بن زازة منصورية التدقيق الداخلي ودوره في عملية اتخاذ القرار.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التدقيق الداخلي في اتخاذ القرار المناسب الذي بدوره يحتاج إلى معلومات موثوقة وذات مصداقية وجودة عالية من حيث أهمية التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية وتقديم نتائج عمله في شكل تقرير لإدارة المؤسسة.

خلصت هذه الدراسة إلى أن وظيفة التدقيق الداخلي هي وسيلة وقائية ومولد للمعلومات، كما يساهم في اتخاذ القرارات المناسبة من خلال فحص وتقييم مدى قوة و نجاعة نظام الرقابة الداخلية ومن ثم إدراك النقائص الموجودة على مستوى الأنظمة والإجراءات وتعزيز نقاط القوة وتدعيمها، أيضاً تمثل القيمة المضافة لمهام المدقق الداخلي في صنع القرارات من طرف الإدارة العليا اعتماداً على المعلومات الموثوقة المتحصل عليها من مهنة التدقيق الداخلي.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

في هذا المطلب نحاول عرض أهم الدراسات السابقة باللغة الأجنبية التي لها علاقة بالدراسات الحالية.

Kent and servant (2006) The use of eternal audit by Australian companies

هدف هذه الدراسة يتمثل في الوقوف على مدى اعتماد المراجعة الداخلية في الشركات الاسترالية والعوامل التي أدت لتبني وظيفة المراجعة الداخلية وذلك من خلال استبيان شمل عينة من الشركات المدرجة في البورصة، وتوصلت هذه الدراسة للنتائج التالية:

- ثلث الشركات فقط تبنت وظيفة المراجعة الداخلية.
- العامل الأساسي وراء وظيفة المراجعة الداخلية هو حجم الشركة.
- أوصت الدراسة بضرورة دعم إدارة المراجعة الداخلية بموظفين على مستوى عالي من الكفاءة المهنية.

.Internal audit and financial reporting in the Spanish bingeing indurate

هدف هذه الدراسة هو اختبار العلاقة بين وظيفة المراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية، وبينت هذه الدراسة أهمية المراجعة الداخلية في ضمان جودة التقارير المالية محليا ودوليا حيث اعتمدت على الاستبانة من خلال جمع المعلومات من مختصي المراجعة الداخلية وتحليلها في البنوك الاسبانية. حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن التقارير المالية ذات الجودة العالية في البنوك على علاقة وطيدة بدرجة التعاون بين المراجعين الداخليين والخارجيين في إعداد تقارير المراجعة السنوية. توصلت الدراسة أيضا على حتمية مشاركة المراجعة الداخلية في مراجعة القوائم المالية من اجل تحسين جودة التقارير.

المطلب الثالث: علاقة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية

- معظم الدراسات ركزت على علاقة المراجعة الداخلية بالاداء المالي للمؤسسة الذي هو نتاج عدة قرارات رشيدة عن عدة مستويات في المؤسسة
- ركزت عدة دراسات على وجوب تأهيل وتطوير ادارة المراجعة الداخلية في المؤسسات
- توجهت بعض الدراسات الى ربط كفاءة المراجعة الداخلية بشفافية القوائم المالية والأخذ بعين الاعتبار مصالح جميع مستخدمي هذه القوائم

- كل الدراسات اكدت على اهمية المراجعة الداخلية داخل المؤسسة والكل اسقط هذه الاهمية على متغير تابع له اثره ووزنه في تقرير مصير المؤسسة وهناك من اعتمد على الدراسة الميدانية داخل المؤسسة او مجموعة مؤسسات وهناك من اعتمد على الاستبانة كما هو الحال في درستنا هذه لكن تبقى النقطة المشتركة بين درستنا وجميع الدراسات السابقة هي اهمية ودور المراجعة الداخلية في المؤسسة .

اهم ما يميز هذه الدراسة على الدراسات السابقة .

- التركيز على القرار المالي لاكتسابه اهمية كبيرة لدى المؤسسة.
- التعرف على مدى مشاركة المراجعة الداخلية في القرار المالي وذلك من خلال تنويع أفراد العينة من مدققين داخليين ومحافظي حسابات ورؤساء مصالح محاسبة وأساتذة اكاديميين متخصصين.
- ركزت هذه الدراسة على اهمية القرار بالنسبة للمؤسسات من جهة والمراجعة الداخلية من جهة اخرى قبل استخلاص حجم الارتباط بينهم.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل تم استعراض المراجعة الداخلية في شكل عدة تعريفات وبيان أهميتها و أهدافها بالنسبة للمؤسسة، خاصة من ناحية صحة العمليات المنجزة للأحداث الاقتصادية و الإجراءات العملية المتبعة للسهر على عمل تنفيذ هذه العمليات من خلال المراجع الداخلي الذي يخضع بدوره لعدة معايير تضمن سير عملية المراجعة بكفاءة عالية، وفي المقابل و تحت ظل كل هذه الأهمية التي تكتسيها المراجعة الداخلية بالنسبة للمؤسسة، وبتسليط الضوء عن جزء مهم من عمليات المؤسسة ألا وهو القرار المالي وأثره الكبير على استمرارية المؤسسة من عدمه، نستخلص العلاقة الطردية بين كفاءة المراجعة الداخلية وكفاءة القرار المالي من خلال استناد الأخيرة على مخرجات المراجعة الداخلية والعمل بتوصياتها.

كما تناول هذا الفصل مجموعة من الدراسات السابقة على المستوى الوطني، العربي والعالمي وأهم النتائج والتوصيات المتوصل إليها وعلاقتهم ببحثنا هذا.

الفصل الثاني

الحقبة التطبيقية للدراسة

تمهيد:

بعد التطرق في الفصل الأول إلى بعض الدراسات السابقة ومفاهيم عامة حول المراجعة الداخلية وكذا القرارات المالية، كان لابد من إسقاط ما تم التطرق إليه على الجانب التطبيقي عن عينة من المتخصصين في المجال من خلال إعطاء رأيهم في مدى أثر المراجعة الداخلية في ترشيد القرار المالي ومن أجل اختبار الفرضيات المتعلقة بالدراسة اعتمدنا على الاستبيان وتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: منهج وأدوات الدراسة المتبع

المبحث الثاني: مناقشة وتحليل نتائج الدراسة

المبحث الأول: منهج و أدوات الدراسة المتبعة

يتناول هذا المبحث منهج الدراسة المتبع وأفراد مجتمع الدراسة وعيئته وكذلك أداة الدراسة وإجراءاتها مع البرنامج المستعملة في تحليل البيانات.

المطلب الأول: طريقة البحث

يتضمن هذا المطلب الطريقة المتبعة في الدراسة من خلال التعرف على مجتمع الدراسة وعيئته وأدوات جمع البيانات ومصادرها

I. متغيرات الدراسة:

من خلال موضوع الدراسة والمتمثل في أهمية المراجعة الداخلية ودورها في ترشيد القرارات المالية يتبين لنا متغيرين مستقل وتابع

أولاً- المتغير المستقل: المراجعة الداخلية.

ثانياً- المتغير التابع: القرارات المالية.

II. مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من أفراد تتوفر فيهم الخبرة العلمية والعملية في إطار موضوع الدراسة وذلك من خلال قدرتهم على إبداء رأيهم بمدى تأثير القرار المالية للمراجعة الداخلية.

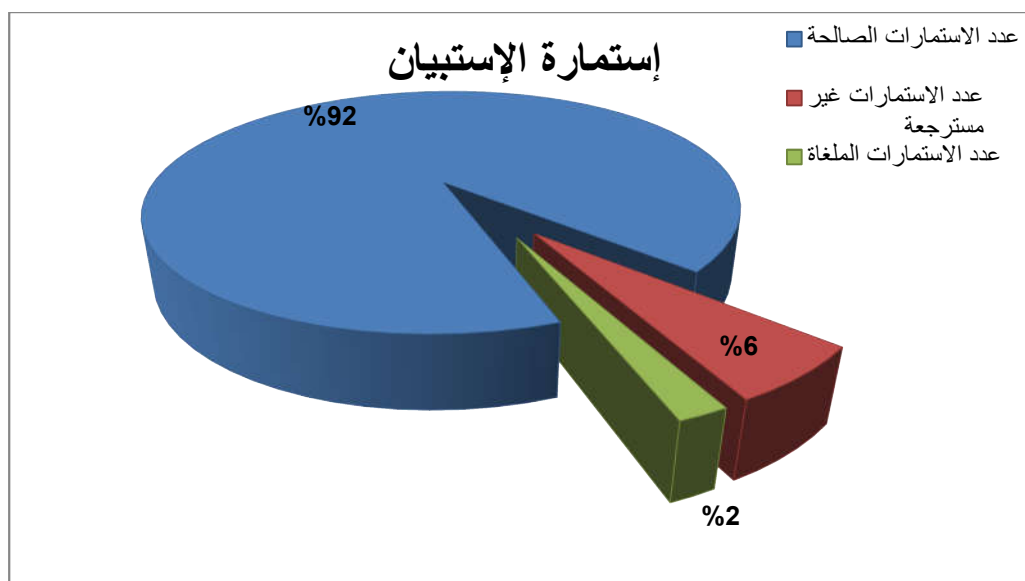
- لم يتم تحديد حجم العينة مسبقاً، ولأكن باعتماد طريقة التسليم والاستلام المباشر تم جمع 46 استمارة من أصل 50 استمارة موزعة وذلك لعدم اكتمال الأجوبة لبعض الاستمارات وعدم الاستلام من الآخر.

الجدول رقم (1-2): الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان

الاستبيان		البيان
النسبة	العدد	
100%	50	عدد الاستمارات الموزعة
92%	46	عدد الاستمارات الصالحة
6%	3	عدد الاستمارات غير مسترجعة
2%	1	عدد الاستمارات الملغاة

المصدر: من إعداد الطلبة بناءً على الاستبيان.

الشكل (2-1) الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج EXCEL2007.

المطلب الثاني: أدوات الدراسة

نحاول في هذا المطلب توضيح الأدوات الإحصائية المستعملة في جمع البيانات وتحليلها.

I. أدوات جمع البيانات:

أولاً - استبيان :

من أجل اختبار فرضيات الدراسة تم الاعتماد على الاستبانة في جمع البيانات والمعلومات

ثانياً - محتوى الاستبيان:

في مقدمة مختصرة تم التعريف بالبحث وأهمية المشاركة في الاستبيان بالنسبة للدراسة ومن خلالها تم تقسيم الاستبيان إلى جزئين.

الجزء الأول: يتضمن خمسة (5) أسئلة خاصة بالمعلومات الشخصية لأفراد العينة.

الجزء الثاني: ينقسم إلى ثلاث محاور.

المحور الأول: أهمية المراجعة الداخلية ودورها في المؤسسة.

المحور الثاني: أهمية ترشيد القرارات المالية.

المحور الثالث: دور المراجعة الداخلية في ترشيد القرارات المالية.

ثالثاً- تحكيم الاستبيان:

تم عرض الاستبيان على مجموعة من الأساتذة المتخصصين في مجال موضوع الدراسة وكذا الأساليب الإحصائية بهدف التأكد من صحتها بناء على الاستمارة قبل توزيعها عن أفراد العينة من خلال مراجعة :

- صحة صياغة الأسئلة والعبارات المستعملة

- تصحيح الجانب المنهجي

وعلى ضوء ملاحظات وتوصيات الأساتذة تمت صياغة الاستبيان بشكل نهائي

II. أدوات القياس والإحصاء المستخدمة

على أساس مقياس ليكارت الخماسي تم إعداد خيارات الإجابة الخمسة موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق غير موافق بشدة، وذلك لطبيعة الأسئلة التي تحمل عدة خيارات للإجابة عليها.

الجدول رقم (2-2): معايير تحديد الاتجاه

المتوسط المرجح	المستوى
من 1 إلى 1.79	أوافق بشدة
من 1.8 إلى 2.59	أوافق
من 2.6 إلى 3.39	محايد
من 3.4 إلى 4.19	غير موافق
من 4.2 إلى 5	غير موافق بشدة

المصدر: وليد عبد الرحمن خالد الفراء، تحليل بيانات الاستبيان، إدارة البرامج والشؤون الخارجية، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، 2009، ص: 26.

أولاً- اختبار ثبات أداة الدراسة من خلال " ألفا كرونباخ " (Alpha Cronbach s):

ويقصد به الحصول على نفس الثبات في حالة ما إذا طبق الاختبار على نفس الأفراد في نفس الظروف، كذلك يعرف الثبات على أنه مدى الدقة والاتساق للقياسات التي يتم الحصول عليها.

وفي دراستنا هذه تم الاعتماد عن معامل "ألفا كرونباخ" لاختبار مصداقية وثبات الاستبيان، حيث أن معامل " ألفا كرونباخ " يأخذ قيمة من الصفر إلى الواحد (0,1) وكلما اقتربت القيمة من الصفر قلت مصداقية وثبات البيانات والعكس صحيح.

- وتعتبر قيمة (0.6) هي القيمة المقبولة إحصائياً لمعامل "ألفا كرونباخ".

اختبار ثبات هذه الدراسة: من خلال اختبار تطبيق المصدقية والثبات باستعمال معامل " ألفا كرونباخ " عن الإجابات المكتوبة من 46 فرد بلغت قيمة المعامل (0.79) وهذا يعتبر معدل مقبول جدا إحصائيا.

الجدول رقم: (2-3) يوضح معامل ألفا كرونباخ

عدد العناصر	معامل ألفا كرونباخ
20	0.79

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات spss.

ثانيا- البرامج والأساليب الإحصائية المستخدمة:

بعد تجميع العدد النهائي للاستمارات المقبولة تم الاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss بواسطة الحاسب الآلي لعرض وتحليل المعطيات، ومن اجل تحقيق أهداف الدراسة وبغية تحليل البيانات تم الاعتماد على أساليب الإحصائية التالية:

1- استخدام معامل ألفا كرونباخ لقياس الثبات.

2- حساب المتوسطات الحسابية.

3- حساب الانحرافات المعيارية.

4- معامل ستيودنت (t).

5- حساب معامل الارتباط بيرسون.

المبحث الثاني: مناقشة وتحليل نتائج الدراسة

في هذا المبحث سيتم التطرق إلى عرض النتائج والتعليق عليها كمطلب أول، و المطلب الثاني سيخصص للتحليل على نتائج الدراسة واختبار الفرضيات.

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها

في هذا المطلب نحاول أن نقوم بعرض نتائج الاستبيان باستعمال الأدوات الإحصائية والقياسية وبرامج معالجة البيانات.

I. عرض نتائج المعلومات العامة لأفراد العينة:

تمت دراسة المعلومات التالية للعينة: الجنس، السن، الواقع الوظيفي، التأهيل العلمي، الخبرة الوظيفية.

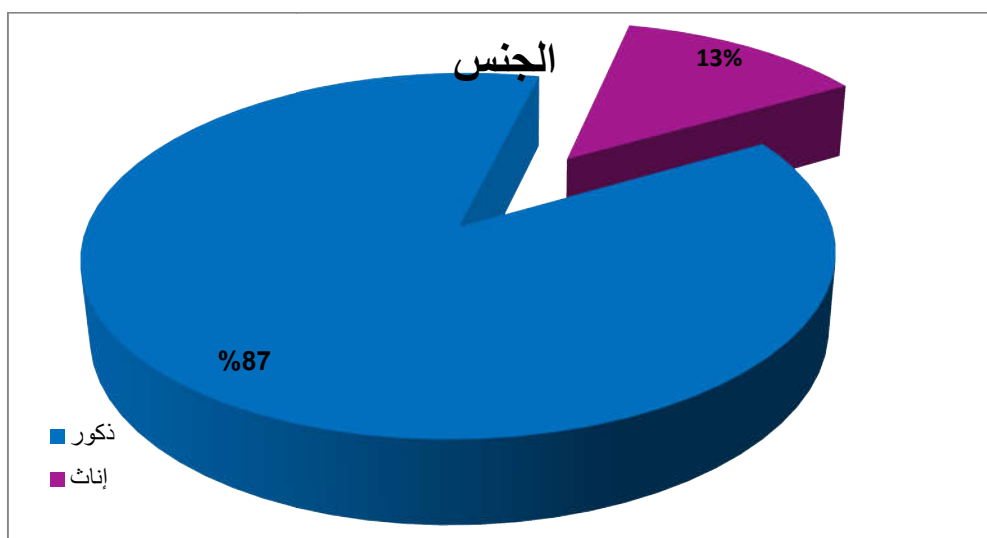
أولاً- توزيع العينة حسب متغير الجنس:

الجدول رقم (2-4): توزيع العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	40	87%
أنثى	06	13%
المجموع	46	100%

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

الشكل رقم (2-2): توزيع العينة حسب الجنس



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج EXCEL2007.

تتكون العينة من 46 فرداً، منهم 40 ذكر و 06 إناث، كما يوضح الشكل في الأعلى نسبة الذكور 87% مقابل نسبة إناث تقدر 13%، وهذا ما يدل على أن عدد الذكور هو الغالب على أفراد العينة الخاصة بموضوع الدراسة وهذا يرجع لعدم توجه الفئة النسوية لمثل هذه التخصصات.

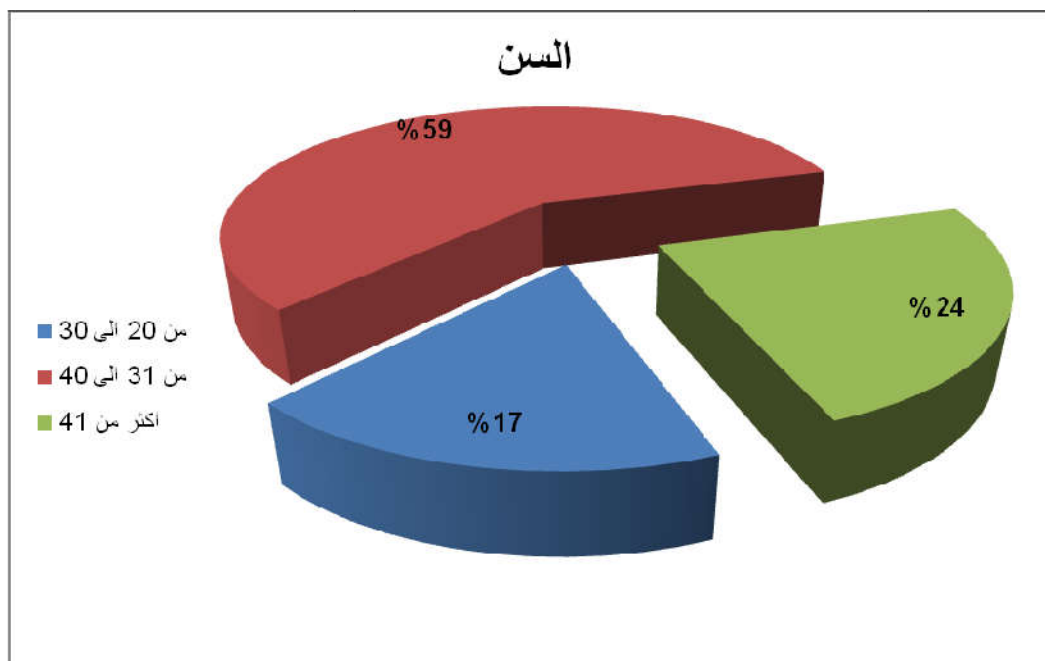
ثانياً- توزيع العينة حسب متغير السن:

الجدول رقم (2-5): توزيع العينة حسب السن

النسبة	التكرار	السن
17.4%	08	من 20 إلى 30
58.7%	27	من 31 إلى 40
23.9%	11	أكثر من 41
100%	46	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

الشكل رقم (2-3): توزيع العينة حسب السن



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج EXCEL2007.

من خلال الجدول رقم (2-3) نلاحظ أن أكثر من نصف أفراد العينة من الفئة الشبانية حيث تمثل 59% من 31 إلى 40 سنة بالمقابل 17% للفئة الأقل سناً (من 20 إلى 30) وأما الفئة الأكبر سناً تمثل نسبة 24%.

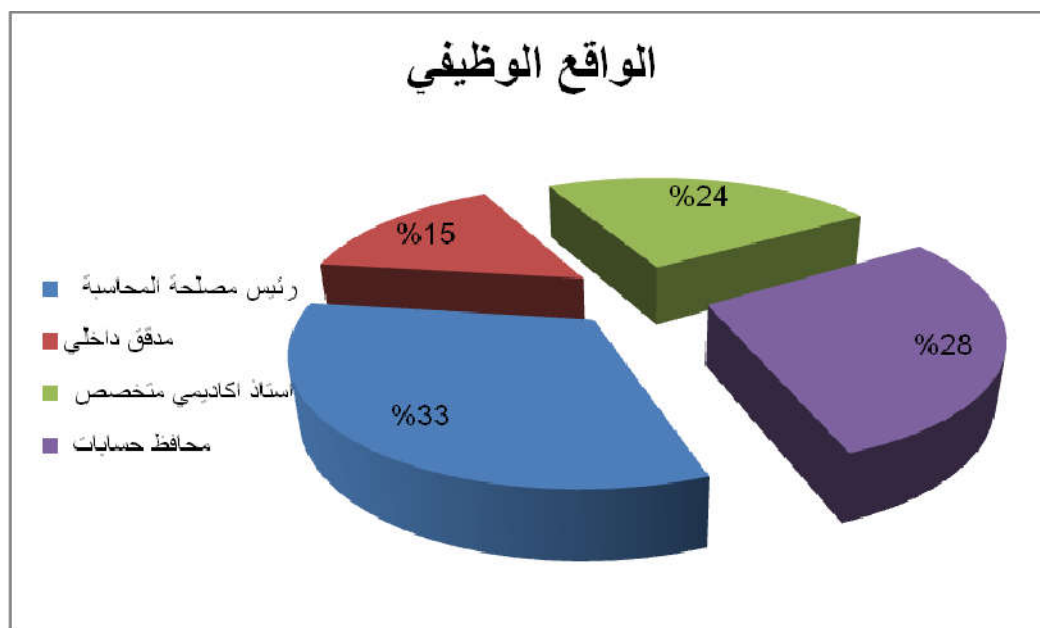
ثالثاً- توزيع العينة حسب متغير الواقع الوظيفي

الجدول رقم (2-6): توزيع عينة الدراسة حسب الواقع الوظيفي

الواقع الوظيفي	التكرار	النسبة
رئيس مصلحة المحاسبة	15	%32.6
مدقق داخلي	7	%15.2
أستاذ أكاديمي متخصص	11	%23.9
محافظ حسابات	13	%28.3
المجموع	46	%100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم (2-4): توزيع عينة الدراسة حسب الواقع الوظيفي



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج EXCEL2007.

على ضوء الشكل رقم (2-4) نلاحظ أن توزيع أفراد العينة من ناحية الواقع الوظيفي متوازن نسبياً بين المهن مع ملاحظة بعض النقص لوظيفة المدقق الداخلي والتي تمثل النسبة الأقل 15% وذلك يعود لقلة اعتمادها في المؤسسات.

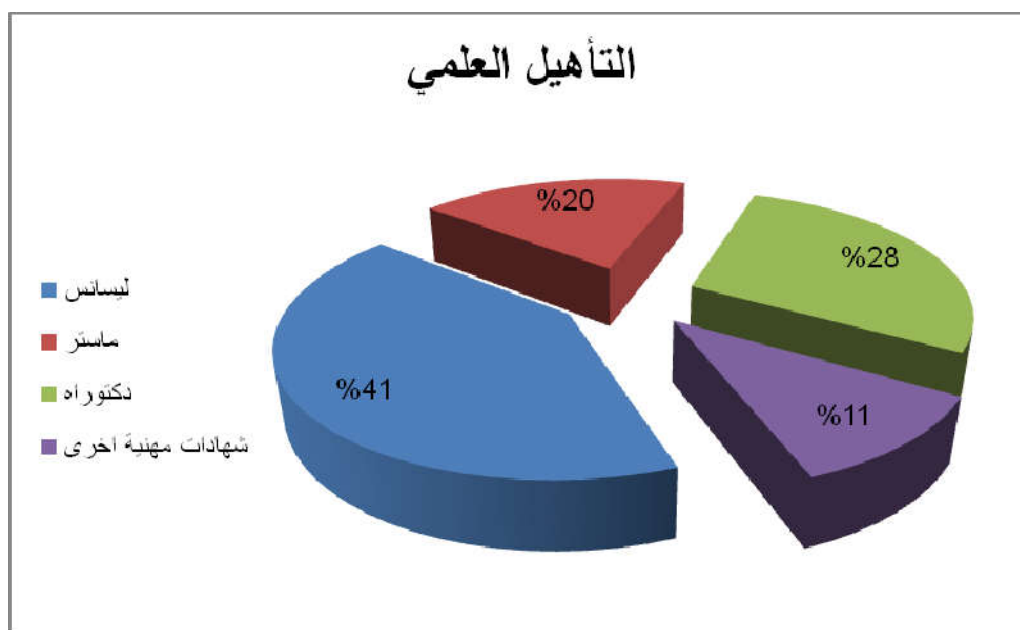
رابعاً- توزيع العينة حسب متغير التأهيل العلمي:

الجدول رقم (2-7): توزيع عينة الدراسة حسب التأهيل العلمي

النسبة	التكرار	الواقع الوظيفي
41.3%	19	ليسانس
19.6%	9	ماستر
28.3%	13	دكتوراه
10.9%	5	شهادات مهنية أخرى
100%	46	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم (2-5): توزيع عينة الدراسة حسب التأهيل العلمي



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج EXCEL2007.

يوضح الشكل رقم (2-5) توزيع أفراد العينة حسب متغير التأهيل العلمي، كما يلاحظ أن نسبة حاملي شهادة الليسانس تمثل 41% يتبعها حاملي شهادة الدكتوراه بنسبة 28% ام نسبة الحاصلين على شهادة الماستر 20% وأما باقي الشهادات المهنية مثلت نسبة 11% وهذا يبين مدى كفاءة أفراد عينة الدراسة.

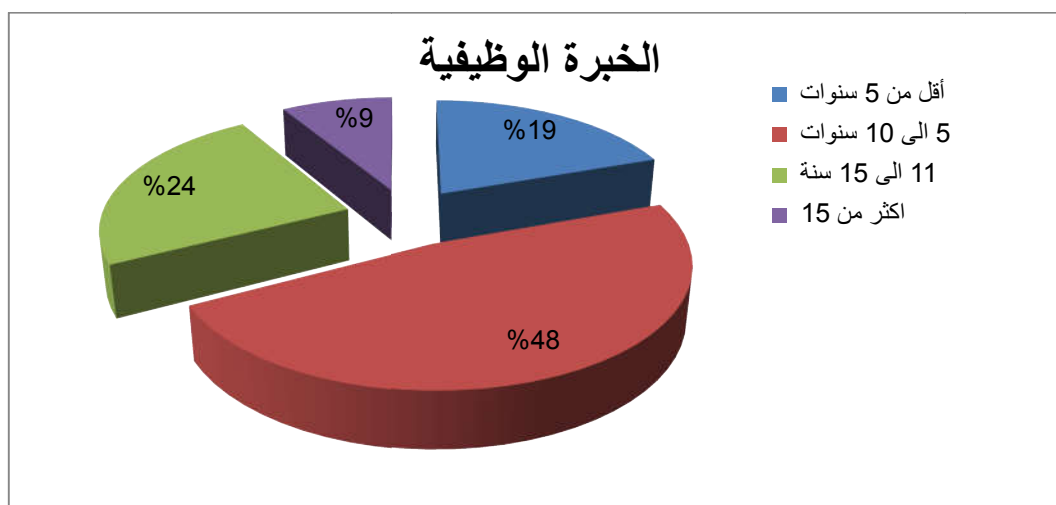
خامسا- توزيع العينة حسب متغير الخبرة الوظيفية:

الجدول (2-8): توزيع حسب الخبرة الوظيفية

النسبة	التكرار	الواقع الوظيفي
%19.6	9	أقل من 5 سنوات
%47.8	22	5 إلى 10 سنوات
%23.9	11	11 إلى 15 سنة
%8.7	4	أكثر من 15 سنة
%100	46	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

الشكل رقم (2-6): توزيع حسب الخبرة الوظيفية



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج EXCEL2007

يوضح الشكل (2-6) توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة الوظيفية، كما يلاحظ أن معظم أفراد العينة هم من ذوي الخبرة من 5 إلى 10 سنوات بنسبة 48%، ثم تليها خبرة من 11 إلى 15 سنة بنسبة 24%، ثم تليها خبرة أقل من 5 سنوات بنسبة 19%، أما أقل نسبة هم ذوي خبرة أكثر من 15 سنة بنسبة 9%، مما يدل على وجود خبرة مهنية متوسطة لأفراد عينة الدراسة.

II. عرض نتائج المحاور المتعلقة بالاستبيان وتحليلها

أولاً-نتائج آراء أفراد العينة حول المحور الأول:

الجدول (2-9): النتائج المتعلقة باتجاه آراء المستجوبين حول فقرات المحور الأول

العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرأي
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار				
	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة				
1- يتمتع المراجع الداخلي بالاستقلالية عن باقي الوظائف المتواجدة في المؤسسة.	17	22	05	02	-	1.83	0.797	أوافق
	%37	%47.8	%10.9	%4.3	-			
2- يتمتع المراجع الداخلي بالتأهيل العلمي الجيد والخبرة.	17	23	04	02	-	1.8	0.778	أوافق
	%37	%50	%8.7	%4.3	-			
3- يقوم المراجع الداخلي بتقييم نظام الرقابة الداخلية.	12	26	03	05	-	2.02	0.882	أوافق
	%26.1	%56.5	%6.5	%10.9	-			
4- تقوم المراجعة الداخلية في المؤسسات بإعداد خططها وبرامجها وتنفيذها دون أي قيود.	09	19	07	08	03	2.5	1.188	أوافق
	%19.6	%41.3	%15.2	%17.4	%6.5			
5- هناك اقتناع كبير من الإدارة العليا بأهمية المراجعة الداخلية.	09	21	10	02	04	2.37	1.123	أوافق
	%19.6	%45.7	%21.7	%4.3	%8.7			
6- تتلقى المراجعة الداخلية الدعم الكافي من الإدارة العليا.	08	18	11	07	02	2.5	1.09	أوافق
	%17.4	%39.1	%23.9	%15.2	%4.3			
7- تحظى ملاحظات إدارة المراجعة الداخلية بالاهتمام و العناية من طرف	11	20	12	03	-	2.15	0.868	أوافق
	%23.9	%43.5	%26.1	%6.5	-			
8- يتم تنفيذ توصيات وتقارير المراجعة الداخلية من قبل الإدارة.	12	17	15	01	01	2.17	0.936	أوافق
	%26.1	%37	%32.6	%2.2	%2.2			
المتوسط العام								
						2.16	0.9577	أوافق

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

تبين نتائج الجدول (2-9) رأي أفراد العينة حول المحور الأول والذي يتعلق بأهمية المراجعة الداخلية ودورها في

المؤسسة وعلى ضوء قيمة المتوسط الحسابي العام لفقرات هذا المحور والذي يقدر بنسبة (2.16) وانحراف معياري عام بنسبة (0.9577) نلاحظ أن اتجاه العينة كان بموافقة الأغلبية على الأهمية التي تكتسيها المراجعة الداخلية ودورها المهم داخل المؤسسة.

ومنه يمكن استخلاص النتائج التالية:

- يوجد استقلالية للمراجع الداخلي عن باقي وظائف المؤسسة وتأهيل علمي جيد مما يعطي مؤشر جيد لمدى وعي الإدارة بأهمية وظيفة المراجعة الداخلية.
- هناك اقتناع وإهتمام مقبول لدرجة كبيرة بدور المراجعة الداخلية من طرف الإدارة العليا وأخذ تقاريرها وتوصياتها بعين الاعتبار.

ثانيا- نتائج آراء أفراد العينة حول المحور الثاني:

الجدول (2-10): النتائج المتعلقة باتجاه آراء المستجوبين حول فقرات المحور الثاني

العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرأي
1-القرارات المالية الراجعة هي التي تعتمد على تقرير المراجع الداخلي	09	29	05	02	01	2.07	0.827	أوافق
	%19.6	%63	%10.9	%4.3	%2.2			
2-المراجعة الداخلية تعتبر مصدر أساسي للمعلومة.	12	26	04	03	01	2.02	0.906	أوافق
	26.1	%56.5	%8.7	%6.5	2.2			
3-نجاعة القرار المالي مرتبطة بمدى كفاءة المراجعة الداخلية.	11	27	05	03	-	2	0.789	أوافق
	%23.9	%58.7	%10.9	%6.5	-			
4-يوجد متابعة قبلية و بعدية لعملية إتخاذ القرار المالي	10	28	07	01	-	1.98	0.683	أوافق
	%21.7	%60.9	%15.2	%2.2	-			
5-تتشارك الإدارة العليا مع إدارة المراجعة الداخلية في إتخاذ القرارات المالية.	05	27	08	06	-	2.33	0.845	أوافق
	%10.9	%58.7	%17.4	%13	-			
المتوسط العام						2.08	0.81	أوافق

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يبين نتائج الجدول (2-10) توجه أفراد العينة حول المحور الثاني والذي يتعلق بأهمية ترشيد لقرارات المالية ومن خلال نتائج قيمة المتوسط الحسابي العام والذي يقدر بنسبة (2.08) وانحراف معياري عام بنسبة (0.81) نلاحظ أن أغلبية رأي أفراد العينة كان بالموافقة على أهمية ترشيد القرارات المالية في المؤسسة.

ومنه يمكن إستخلاص النتائج التالية:

- هناك إقرار بالأغلبية على أهمية مخرجات المراجعة الداخلية في تصويب قرارات الإدارة العليا
- يوجد متابعة قبلية وبعدية للقرارات المالية مما يدل على وجود حرص كبير على ترشيد هذا النوع من القرارات من طرف الإدارة العليا.

ثالثاً-نتائج آراء أفراد العينة حول المحور الثالث:

الجدول (2-11): النتائج المتعلقة باتجاه آراء المستجوبين حول فقرات المحور الثالث

العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرأي
1-تقيم المراجعة الداخلية البدائل في القرارات الاستثمارية	05	24	15	02	-	2.3	0.797	أوافق
	%10.9	%52.2	%32.6	%4.3	-			
2-تقيم المراجعة الداخلية البدائل في القرارات التمويلية	04	29	07	06	-	2.33	0.778	أوافق
	%8.7	%63	%15.2	%13	-			
3-تقيم المراجعة الداخلية البدائل في قرارات توزيع الأرباح	02	21	14	08	01	2.67	0.882	محايد
	%4.3	%45.7	%30.4	%17.4	2.2			
4-يعتبر المرجع الداخلي شريك في اتخاذ القرارات المالية	05	19	15	06	01	2.54	1.188	أوافق
	%10.9	%41.3	%32.6	%13	2.2			
5- تمتد وظيفة المراجع الداخلي إلى ما بعد عملية اتخاذ القرار	07	23	09	06	01	2.37	1.123	أوافق
	%15.2	%50	%19.6	%13	2.2			
6- تهميش وظيفة المراجعة الداخلية تنعكس سلبا	20	24	02	-	-	1.67	1.09	أوافق بشدة
	%17.4	%52.2	%4.3	-	-			

أوافق	0.868	2	-	-	07	32	11	7- تلعب المراجعة الداخلية دورا هاما في تقييم البدائل في اتخاذ القرار
			-	-	%15.2	%69.6	%43.5	
أوافق	0.960	2.268	المتوسط العام					

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يبين نتائج الجدول (2-11) توجه أفراد العينة حول المحور الثالث والذي يتعلق بدور المراجعة الداخلية في ترشيد القرارات المالية، ومن خلال نتائج قيمة المتوسط الحسابي العام والذي يقدر بنسبة (2.268) وانحراف معياري عام بنسبة (0.960) نلاحظ توجه أفراد العينة نحو الموافقة على ارتباط القرار الرشيد بكفاءة المراجعة الداخلية مع تباين بعض الآراء في بعض الفقرات بين محايد وموافق بشدة.

ومنه نستخلص النتائج التالية:

- قبل اتخاذ القرارات المالية من طرف الإدارة العليا يتم تقييم البدائل من قبل إدارة المراجعة الداخلية للوقوف على إيجابياتها وسلبياتها.
- تتأثر القرارات المالية بشكل سلب كبير في حالة تهميش وظيفة المراجعة الداخلية وعدم إعتماها من طرف الإدارة العليا.

المطلب الثاني: مناقشة النتائج (اختبار الفرضيات)

I. دراسة معامل الارتباط ستيودنت (t):

لقد اعتمدنا على معامل ستيودنت (t) لاختبار الفرضيات:

- قبول H1: إذا كان مستوى الدلالة المحسوبة أقل من مستوى الدلالة المعتمدة (0,05).
- قبول H0: إذا كان مستوى الدلالة المحسوبة أكبر من مستوى الدلالة المعتمدة (0.05).

المحور الأول: أهمية المراجعة الداخلية ودورها في المؤسسة.

سوف نقوم بتحليل المحور الأول من خلال فرضيتين.

الجدول (2-12): معامل الاختبار ستيودنت للمحور الأول

Sig.2- tailed)	ddL	T	
,000	45	15.533	1- يتمتع المراجع الداخلي بالاستقلالية عن باقي الوظائف المتواجدة في المؤسسة.
,000	45	15.729	2- يتمتع المراجع الداخلي بالتأهيل العلمي الجيد والخبرة.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

الفرضية 01: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تمتع المدقق الداخلي بالإستقلالية عن باقي الوظائف المتواجدة في المؤسسة عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha=0.05$).

من اختبار هذه الفرضية استعملنا معامل (t) ستيودنت لمعرفة مدى صدقها من عدمها، وكذلك من خلال وضع فرضية العدم، والفرضية البديلة كالتالي:

- فرضية العدم H_0 : وهي الفرضية الصفرية H_0 : لا يتمتع المدقق الداخلي بالإستقلالية عن باقي الوظائف المتواجدة في المؤسسة عند مستوى الدلالة الإحصائية.

- الفرضية البديلة H_1 : يتمتع المدقق الداخلي بالإستقلالية عن باقي الوظائف المتواجدة في المؤسسة عند مستوى الدلالة الإحصائية.

ومن خلال الجدول (2-12) نلاحظ أن القيمة الاحتمالية (sig) 0.000 أقل من القيمة ($\alpha=0.05$)، ومنه نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 ، ومنه فإن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين تمتع المدقق الداخلي بالإستقلالية عن باقي الوظائف المتواجدة في المؤسسة.

الفرضية 02: يتمتع المراجع الداخلي بالتأهيل العلمي الجيد والخبرة.

- فرضية العدم H_0 : لا يعتمد المراجع الداخلي على التأهيل العلمي الجيد والخبرة.

- الفرضية البديلة H_1 : يتمتع المراجع الداخلي بالتأهيل العلمي الجيد والخبرة.

ومن خلال الجدول (2-12) نلاحظ أن القيمة الاحتمالية (sig) 0.000 أقل من القيمة ($\alpha=0.05$)، ومنه نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 ، إذن فإن التدقيق الداخلي يعتمد على التأهيل العلمي الجيد والخبرة.

المحور الثاني: أهمية ترشيد القرارات المالية.

سوف نقوم بتحليل المحور الثاني من خلال فرضيتين.

الجدول (2-13): معاملا الاختبار ستودنت للمحور الثاني

Sig.2- tailed)	ddL	T	
,000	45	16.930	1-القرارات المالية الراجعة هي التي تعتمد على تقرير المراجع الداخلي.
,000	45	18.677	2-تتشارك الإدارة العليا مع إدارة المراجعة الداخلية في إتخاذ القرارات المالية.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

الفرضية 01: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تقرير المراجع الداخلي والقرارات المالية الراجعة عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha=0.05$).

- فرضية العدم H_0 : لا تعتمد القرارات المالية الراجعة على تقرير المراجع الداخلي.

- الفرضية البديلة H_1 : القرارات المالية الراجعة هي التي تعتمد على تقرير المراجع الداخلي.

ومن خلال الجدول (2-13) نلاحظ أن القيمة الاحتمالية (sig) 0.000 أقل من القيمة ($\alpha=0.05$)، ومنه نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 ، إذن فإن القرارات المالية الراجعة هي التي تعتمد على تقرير المراجع الداخلي.

الفرضية 02: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الإدارة العليا و إدارة المراجعة الداخلية في إتخاذ القرارات المالية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha=0.05$).

- فرضية العدم H_0 : لا تتشارك الإدارة العليا مع إدارة المراجعة الداخلية في عملية إتخاذ القرارات المالية.

- الفرضية البديلة H_1 : تتشارك الإدارة العليا مع إدارة المراجعة الداخلية في إتخاذ القرارات المالية.

ومن خلال الجدول (2-13) نلاحظ أن القيمة الاحتمالية (sig) 0.000 أقل من القيمة ($\alpha=0.05$)، ومنه نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 ، إذن فإن الإدارة العليا تتشارك مع إدارة المراجعة الداخلية في إتخاذ القرارات المالية.

المحور الثالث: دور المراجعة الداخلية في ترشيد القرارات المالية.

سوف نقوم بتحليل المحور الثالث من خلال فرضيتين.

الجدول (2-14): معامل الاختبار ستيودنت للمحور الثالث

Sig.2- tailed)	ddL	T	
,000	45	18.925	1- تهميش وظيفة المراجعة الداخلية تنعكس سلبا على القرارات المالية.
,000	45	24.319	2- تلعب المراجعة الداخلية دورا هاما في تقييم البدائل في اتخاذ القرار.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

الفرضية 01: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين وظيفة المراجعة الداخلية و القرارات المالية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha=0.05$).

- فرضية العدم H_0 : لا ينجر عن تهميش المراجعة الداخلية تأثير سلبي على القرارات المالية.

- الفرضية البديلة H_1 : تهميش وظيفة المراجعة الداخلية تنعكس سلبا على القرارات المالية.

ومن خلال الجدول (2-14) نلاحظ أن القيمة الاحتمالية (sig) 0.000 أقل من القيمة ($\alpha=0.05$)، ومنه نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 ، إذن فإن تهميش وظيفة المراجعة الداخلية تنعكس سلبا على القرارات المالية.

الفرضية 02: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الدور الذي تلعبه المراجعة الداخلية في تقييم البدائل في إتخاذ القرار عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha=0.05$).

- فرضية العدم H_0 : لا يوجد أي دور للمراجعة الداخلية في تقييم البدائل في إتخاذ القرار.

- الفرضية البديلة H_1 : تلعب المراجعة الداخلية دورا هاما في تقييم البدائل في إتخاذ القرار.

ومن خلال الجدول (2-14) نلاحظ أن القيمة الاحتمالية (sig) 0.000 أقل من القيمة ($\alpha=0.05$)، ومنه نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 ، إذن فإن للمراجعة الداخلية دورا هاما في تقييم البدائل في اتخاذ القرار.

II. دراسة معامل الارتباط بيرسون بين المتغير المستقل والتابع

لحساب معامل الارتباط بيرسون بين المتغيرين نرسم للمتغير المستقل بالرمز (t1) ونرسم للمتغير التابع بالرمز (t2).

الجدول (2-15): معامل الارتباط بيرسون

Corrélations		t1	t2
t1	Corrélation de Pearson	1	,523*
	Sig. (bilatérale)		,029
	N	46	46
t2	Corrélation de Pearson	,523*	1
	Sig. (bilatérale)	,029	
	N	46	46

*. La corrélation est significative au niveau 0,05 (bilatéral).

المصدر: مخرجات برنامج spss.

نلاحظ من مخرجات الجدول رقم (2-15) أن قيمة معامل الارتباط قد بلغت 0.523 وأن مستوى الدلالة أقل من 0.05، مما يدل على وجود دلالة إحصائية و معامل ارتباط متوسط وطردي بين المتغيرين.

خلاصة الفصل

في هذا الفصل تم التطرق إلى التحليل الوصفي للخصائص الديمغرافية لأفراد العينة وتحليل نتائج الاستبيان من أجل معرفة آراء أفراد العينة المتكونة من مدققين داخليين في المؤسسات، ومحافظي حسابات، ورؤسا مصالح المحاسبة، وأساتذة أكاديميين، حول العلاقة الإيجابية بين المراجعة الداخلية و ترشيد القرارات المالية. وكمخلاصة لأهم النتائج بعد الدراسة الإستطلاعية لواقع المراجعة الداخلية فقد لمسنا إدراك الفئات المستجوبة لأهمية هذه الأخيرة في ترشيد القرارات المالية للمؤسسة، كما أنه على المراجع الداخلي أن يتمتع بالإستقلالية والموضوعية وكذا التأهيل العلمي والخبرة المهنية حتي يساعد الإدارة العليا على إتخاذ القرارات المالية الصائبة والمناسبة في المؤسسة.

خاتمة

خاتمة:

من خلال التطورات الحاصلة على مستوى الواقع المالي العالمي تطورت المراجعة فأصبحت تكتسي أهمية كبيرة لصانعي القرار واستقطاب المقرضين ورؤوس الأموال والتي تسعى بدورها بضمان مواردها وذلك بوجود مراجعة داخلية فعالة

وسعى منا لدراسة دور وفاعلية المراجعة الداخلية في ترشيد القرارات المالية ومن اجل معالجة الإشكالية والإجابة عليها واختبار الفرضيات على ضوء آراء أفراد عينة الاستبيان

نتائج اختبار الفرضيات:

- من خلال الدراسة التي قمنا بها يمكننا الإجابة على التساؤلات والفرعية السابقة وذلك باختبار الفرضيات:
- تتمثل الفرضية الأولى في علاقة المراجعة الداخلية بوظائف المؤسسة وخاصة الإدارة العليا حيث تحظى بالاستقلالية من جهة و الاطلاع على كامل الوظائف لتحديد النقائص وتحسينها من جهة أخرى.
- تتمثل الفرضية الثانية بالالتزام بالقواعد المهنية للمراجعة الداخلية وانعكاسها إيجابا على القرار المالي وذلك لزيادة موثوقية مخرجات المراجعة الداخلية.
- تتمثل الفرضية الثالثة في العلاقة الطردية بين القرار المالي الرشيد ومدى الاعتماد على تقارير وتوصيات المراجع الداخلي فكلما أخذت بعين الاعتبار أكثر انعكست إيجابا عن رشادة القرار المالي.

نتائج الدراسة:

- يجب على المؤسسات اعتماد وظيفة المراجعة الداخلية ويجب أن تكون تحت ظل المعايير المعتمدة من اجل الاستقلالية والعناية المهنية والموثوقية وذلك للوصول إلى أقصى فعالية.
- تساهم المراجعة الداخلية بشكل كبير في ترشيد قرارات المؤسسة إذا وفرت المقومات الأساسية لمهنة المراجعة.
- القرارات المالية الرشيدة مرتبطة إيجابا مع زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية.
- هناك وعي وإحاطة كبيرة على مستوى المؤسسات ومتخذي القرار بأهمية المراجعة الداخلية وتفعيل دورها داخل النظام بدليل اعتماد بعض المؤسسات الوطنية حديثا على المراجعة الداخلية.

التوصيات:

انطلاقاً من النتائج نقدم جملة من التوصيات:

- بعض المؤسسات تعتبر المراجع الداخلي مجرد مصلحة رقابية بينما يجب تفعيل دورها أكثر والعمل على تقاريرها.
- يجب وضع إدارة خاصة بالمراجعة الداخلية تتكون من عدة أفراد ذوي خبرة كافية وعدم الاعتماد فرد أو فردين في هذه الوظيفة.
- إعطاء المراجعة الداخلية مساحة أكبر في الاطلاع وإسداء الرأي من دون ضغوط مهما كانت قلتها.
- ضرورة التدريب المستمر وتطوير وتأهيل المراجعين من اجل القيام بدورهم بشكل فعال.

آفاق الدراسة:

يبقى المجال مفتوحاً لدراسات أخرى في هذا الميدان لكن من زوايا مختلفة نذكر منها:

- التزام المراجع الداخلي بمعايير المراجعة الداخلية في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات.
- دور المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبية.

المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

- 1- محمد التهامي طواهر، مسعودي صديقي، المراجعة والتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2003.
- 2- وجدي حامد حجازي، أصول المراجعة الداخلية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2009.
- 3- ادريس عبد السلام اشتوي، المراجعة معايير واجراءات، الدار الجماهيرية للنشر، بنغازي، ليبيا، 2009.
- 4- خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولي، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- 5- يوسف محمد جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2008.
- 6- نادر شعبان ابراهيم السواح، النقود البلاستيكية واثار المعاملات الالكترونية على المراجعة الداخلية في البنوك التجارية، الدار الجامعية، مصر، 2006.
- 7- فتحي رزاق السوافيري وآخرون، الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، 2002.
- 8- السيد محمد، المراجعة والرقابة المالية، المعايير والقواعد، دار الكتاب الحديث، مصر، 2008.
- 9- عبد الفتاح الصحن، د. محمد السيد السرايا، د. فتحي رزق السوافيري، الرقابة و المراجعة الداخلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، القاهرة، 2006.
- 10- داود يوسف صبح، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية، الطبعة الاولى، اتحاد المصارف العربية، بيروت - لبنان، 2007.
- 11- مهدي حسن زوليف واحمد القطامين، الرقابة الإدارية، دار حنين للنشر، عمان، 1995.
- 12- إبراهيم عبد العزيز شيخا، أصول الإدارة العامة، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1993.
- 13- منصور البدوي، دراسات في الاساليب الكمية واتخاذ القرارات، الدار الجامعية للنشر، بدون طبعة، الاسكندرية، بدون سنة نشر.
- 14- احمد ماهر، اتخاذ القرار بين والعلم الابتكار، الدار الجامعية، بدون طبعة، الاسكندرية، 2008.
- 15- المنصور، نظرية القرارات الإدارية، مفاهيم و طرق كمية، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2000.

- 16- علي حسين، نظرية القرارات الإدارية، دار للنشر و التوزيع، الأردن، 2008.
- 17- عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية المعاصرة، مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، مصر 1991.
- 18- جميل احمد توفيق، ادارة الاعمال -مدخل وظيفي-الدار الجامعية للنشر، بدون طبعة، بيروت، 2000.
- 19- أسامة الحارس، المحاسبة الإدارية، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2004.
- 20- جمال الدين لعويسات، الادارة العلمية واتخاذ القرار بين النظرية والتطبيق،الدار الثقافة للنشر والتوزيع، بدون طبعة، الجزائر، 2005.

ثانيا: الأطروحات والمذكرات

- 1- العمر ي ايمن، دور المراجعة الداخلية في تحسين نظام الرقابة الداخلية للمخزون، مذكرة ماستر تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015.
- 2- أبجد الحسينة، صنع القرار المالي، مذكرة ماجستير ادارة اعمال، جامعة دمشق، 2008.
- 3- زراقة انتصار، أثر القرار المالي على اهداف المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013.
- 4- لوجاني عزيز، دور المراجعة المحاسبية الداخلية في تحسين عملية إتخاذ القرار المالي، مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.

ثالثا:مجلات

- 1- الامام احمد يوسف محمد وآخرون، دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية صناديق الاستثمار، عمادة البحث العلمي، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 16، 2015.
- 2- حمد جمام، اميرة دباش، اثر قائمة التدفقات النقدية على اتخاذ القرارات المالية، مجلة البحوث الاقتصادية المالية، جامعة ام البواقي، العدد 04، 2015.

المراجع باللغة الأجنبية

- 1- Alain mikol، le formes d'audit dans l'encyclopédie de comptabilité control de gestion et audit، Editio dunod-paris 2000.

الملاحق

ملحق رقم (01)



جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

استبيان الدراسة

يمثل هذا الاستبيان أداة لجمع البيانات في إطار إعداد مذكرة لنيل شهادة ماستر، في المحاسبة والتدقيق تحت عنوان (دور المراجعة الداخلية في ترشيد القرارات المالية)، تحت إشراف الأستاذ علي العبسي.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع المراجعة الداخلية ودورها في ترشيد القرارات المالية، على ضوء خبرتكم العملية يشرفنا أن نطلب منكم مساعدتنا لتحقيق أهداف البحث وتزويدنا بالبيانات اللازمة.

إجابتكم على الأسئلة الواردة في الاستبيان ستكون محل تقدير وعرفان، ونؤكد لكم أنها تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

تقبلوا منا خالص الشكر والتقدير.

الجزء الأول :معلومات عامة

الرجاء وضع علامة (X) في الخانة المناسبة لإجاباتكم:

1- الجنس:

ذكر ☐ أنثى ☐

2- السن:

- من 20 إلى 30 سنة ☐

- من 31 إلى 40 سنة ☐

- أكثر من 41 سنة ☐

3 - الموقع الوظيفي:

☐	مدقق داخلي	☐	رئيس مصلحة المحاسبة
☐	محافظ حسابات	☐	أستاذ أكاديمي متخصص

4-التأهيل العلمي:

☐	ماستر	☐	ليسانس
☐	شهادات مهنية أخرى	☐	دكتوراه

5- الخبرة الوظيفية:

☐	5 إلى 10 سنوات	☐	أقل من 5 سنوات
☐	أكثر من 15 سنة	☐	11 إلى 15 سنة

المحور الأول: أهمية المراجعة الداخلية ودورها في المؤسسة

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1- يتمتع المراجع الداخلي بالاستقلالية عن باقي الوظائف المتواجدة في المؤسسة.					
2 - يتمتع المراجع الداخلي بالتأهيل العلمي الجيد و الخبرة.					
3- يقوم المراجع الداخلي بتقييم نظام الرقابة الداخلية.					
4- تقوم المراجعة الداخلية في المؤسسات بإعداد خططها وبرامجها وتنفيذها دون أي قيود.					
5- هناك اقتناع كبير من الإدارة العليا بأهمية المراجعة الداخلية.					
6- تتلقى المراجعة الداخلية الدعم الكافي من الإدارة العليا.					
7- تحظى ملاحظات إدارة المراجعة الداخلية بالاهتمام و العناية من طرف الإدارة.					
8- يتم تنفيذ توصيات وتقارير المراجعة الداخلية من قبل الإدارة.					

المحور الثاني: أهمية ترشيد القرارات المالية

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1-القرارات المالية الراجعة هي التي تعتمد على تقرير المراجع الداخلي.					
2-المراجعة الداخلية تعتبر مصدر أساسي للمعلومة.					
3-نجاعة القرار المالي مرتبطة بمدى كفاءة المراجعة الداخلية.					
4-يوجد متابعة قبلية و بعدية لعملية إتخاذ القرار المالي.					
5-تتشارك الإدارة العليا مع إدارة المراجعة الداخلية في إتخاذ القرارات المالية.					

المحور الثالث: دور المراجعة الداخلية في ترشيد القرارات المالية

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1- تقييم المراجعة الداخلية البدائل في القرارات الاستثمارية					
2- تقييم المراجعة الداخلية البدائل في القرارات التمويلية					
3- تقييم المراجعة الداخلية البدائل في قرارات توزيع الأرباح					
4- يعتبر المراجع الداخلي شريك في اتخاذ القرارات المالية					
5- تمتد وظيفة المراجع الداخلي إلى ما بعد عملية اتخاذ القرار					
6- تهميش وظيفة المراجعة الداخلية تنعكس سلباً على القرارات المالية					
7- تلعب المراجعة الداخلية دوراً هاماً في تقييم البدائل في اتخاذ القرار					

ملحق رقم (02)

معامل ألفا كرونباخ

tatistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,787	20

ملحق رقم (03)

الجنس

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide ذكر	40	87,0	87,0	87,0
انثى	6	13,0	13,0	100,0
Total	46	100,0	100,0	

ملحق رقم (04)

السن

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide من 20 إلى 30 سنة	8	17,4	17,4	17,4
من 31 إلى 40 سنة	27	58,7	58,7	76,1
أكثر من 41	11	23,9	23,9	100,0
Total	46	100,0	100,0	

ملحق رقم (05)

الواقع الوظيفي

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide رئيس مصلحة المحاسبة	15	32,6	32,6	32,6
مدقق داخلي	7	15,2	15,2	47,8
أستاذ أكاديمي متخصص	11	23,9	23,9	71,7
محافظ حسابات	13	28,3	28,3	100,0
Total	46	100,0	100,0	

ملحق رقم (06)

التأهيل العلمي

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide ليسانس	19	41,3	41,3	41,3
ماستر	9	19,6	19,6	60,9
دكتوراه	13	28,3	28,3	89,1
شهادات مهنية اخرى	5	10,9	10,9	100,0
Total	46	100,0	100,0	

ملحق رقم (07)

الخبرة المهنية

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide أقل من 5 سنوات	9	19,6	19,6	19,6
5 إلى 10 سنوات	22	47,8	47,8	67,4
11 إلى 15 سنة	11	23,9	23,9	91,3
أكثر من 15 سنة	4	8,7	8,7	100,0
Total	46	100,0	100,0	

ملحق رقم (08)

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 0					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
يتمتع المراجع الداخلي بالاستقلالية عن باقي الوظائف المتواجدة في المؤسسة	15,533	45	,000	1,826	1,59	2,06
يتمتع المراجع الداخلي بتأهيل علمي الجيد والخبرة	15,729	45	,000	1,804	1,57	2,04

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 0					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
القرارات المالية الراجعة هي التي تعتمد على تقرير المراجع الداخلي	16,930	45	,000	2,065	1,82	2,31
تتشارك الإدارة العليا مع إدارة المراجعة الداخلية في اتخاذ القرارات المالية.	18,677	45	,000	2,326	2,08	2,58

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 0					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
تتميش وظيفة المراجعة الداخلية وتعكس سلبا على القرارات المالية	18,925	45	,000	1,609	1,44	1,78
تلعب المراجعة الداخلية دورا هاما في تقييم البدائل في اتخاذ القرار	24,319	45	,000	2,000	1,83	2,17

Corrélations

		t1	t2
t1	Corrélation de Pearson	1	,523*
	Sig. (bilatérale)		,029
	N	46	46
t2	Corrélation de Pearson	,523*	1
	Sig. (bilatérale)	,029	
	N	46	46

*. La corrélation est significative au niveau 0,05 (bilatéral).